مادة مدخل إلى علم المصطلح

المحاضرة الأولى

تعريف علم المصطلح ونشأة المصطلحية ونموها وتطورها

تمهيد: مع التطور الهائل في العلوم والتكنولوجيا ، والنمو السريع في التعاون الدولي في الصناعة والتجارة ، والإقدام على استخدام الحاسبات الالكترونية في خزن المصطلحات ومعالجتها وتنسيقها، لم تعد الطرق القديمة في جمع المصطلحات وترتيبها أبجدياً ، ووضع مقابلاتها في اللغات الأخرى تفي بالحاجات المعاصرة ، ولهذا طور العلماء المختصون واللغويون ، والمعجميون ، والمناطقة علماً جديداً أطلق عليه اسم: المصطلحية (علم المصطلح).

ويمكن تعريفه بصورة عامة بـ" العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها".

وهو علم مشترك بين علوم اللغة ، والمنطق وحقول التخصص العلمي ويهم هذا العلم المتخصصين في العلوم والتقنيات ، والمترجمين ، والعاملين في الإعلاميات ، وكل من له علاقة بالاتصالات المهنية والتعاون العلمي.

جوانب علم المصطلح ومجالاته :

في حقيقة الأمر تتناول المصطلحية جوانب ثلاثة متصلة من البحث العلمي والدراسة الموضوعية وهي:

تعريف علم المصطلح ونشأة المصطلحية ونموها وتطورها

أولاً:

تبحث المصطلحية في العلاقات بين المفاهيم المتداخلة (الجنس – النوع، والكل- الجزء). والتي تتثمل في صورة أنظمة المفاهيم التي تشكل الأساس في وضع المصطلحات المصنفة التي تعبر عنها في علم من العلوم

ثانياً:

تبحث المصطلحية في المصطلحات اللغوية ، والعلاقات القائمة بينها ، ووسائل وضعها، فروع علم الألفاظ أو المفردات ، وعلم تطور دلالات الألفاظ.

ثالثاً:

تبحث المصطلحية في الطرائق العامة المؤدية إلى خلق اللغة العلمية والتقنية بصرف النظر عن التطبيقات العملية في لغة طبيعية بذاتها. وتصبح المصطلحية بذلك علماً مشتركاً بين علم اللغة ، والمنطق والوجود ،والإعلاميات ، والموضوعات المتخصصة وكذلك علم المعرفة، والتصنيف

فكل هذه العلوم تتناول في جانب من جوانبها التنظيم الشكلي للعلاقة المعقدة بين المفهوم والمصطلح.

المشكلة:

إنّ التقدّم في المعرفة البشريّة والتكنولوجيا والاقتصاد يعتمد إلى حدّ كبير على تبادل المعلومات وتوثيقها . فالمفاهيم، التي نعبّر عنها بالمصطلحات والرموز تُستخدم ، أساساً لتنظيم الأفكار العلميّة وجميع المعلومات الأخرى. غير أنّ هذا التطور السريع في المعارف الإنسانيّة أدّى إلى صعوبة إيجاد مصطلحات كافية شافية ، إذ لا يوجد تطابق ولا تناسب بين عدد المفاهيم العلميّة المتنامية وعدد المصطلحات التي تعبّر عنها.

فعدد الجذور في أيّة لغة لا يتجاوز الآلاف على حين يبلغ عدد المفاهيم الموجودة الملايين ، وهي في ازدياد ونمو مضطردين.

ففي حقل الهندسة الكهربائيّة ، مثلاً ، يوجد حالياً ما يربو على أربعة ملايين مفهوم ، على حين لا يحتوي أكبر معجم لأيّة لغة على أكثر من ستمائة ألف مدخل .

ولهذا كلّه، تلجأ اللغات إلى التعبير عن المفاهيم الجديدة بالمجاز والاشتراك اللفظيّ وغيرهما من الوسائل الصرفيّة والدلاليّة.

وقد يقود ذلك إلى ارتباك واضطراب على المستوَيين الوطنيّ والدوليّ، خاصّة أن تصنيف المفاهيم وطريقة التعبير عنها يختلفان من لغة إلى أخرى ما يؤدّي إلى صعوبة في تبادل المعلومات وتنميتها.

ولهذا، كان لا بدّ من توحيد المبادئ التي تتحكّم في إيجاد المفاهيم أو تغييرها وفي وضع المصطلحات المقابلة لها وتعديلها. ومن هنا نشأ علم المصطلح الحديث خلال القرن العشرين ، وهو علم حديث النشأة وما زال في دور النمو والتكامل .

*** شرع علماء الأحياء والكيمياء بأوروبا في توحيد قواعد وضع المصطلحات على النظام العالمي .**

- **نمت هذه الحركة تدريجياً فصدر بين ١٩٠٦-١٩٢٨ معجم شلومان المصور للمصطلحات التقنية في ١٦ مجلداً. وبست لغات .**
- **تكمن أهمية هذا المعجم في أنَّ وضعه تم على أيدي فريق دولي من الخبراء ، وأنه لم يرتب المصطلحات الفبائياً، وإنما رُتب على أساس المفاهيم والعلاقات القائمة بينها.**

***شهد عام ١٩٣١م صدور كتاب (التوحيد الدولي للغات الهندسية ، وخاصة الهندسة الكهربائية) للاستاذ فيستر ، الأستاذ بجامعة فينا .الذس أرسى كثيراً من أصول هذا العلم الجديد. وقد عد معظم اللغويين والمهندسين هذا الكتاب من المراجع الهامة في صنعتهم.**

- **في سنة ١٩٣٦م وبطلب من الاتحاد السوفيتي مُمَثَلاً في أكاديمية العلوم السوفيتية تشكلت (اللجنة التقنية للمصطلحات) ضمن (الاتحاد العالمي لجمعيات المقاييس الوطنية ISA)**
- **بعد الحرب العالمية حلت محل لجنة التقنيات للمصطلحات ، لجنة جديدة تسمى (اللجنة التقنية ٣٧) المتخصصة في وضع مبادئ المصطلحات وتنسيقها ، وهي جزء من (المنظمة العلمية للتوحيد المعياري ISO)التي تتخذ جنيف مقراً لها ويتولى (المعهد النسماوي للمقاييس) في فينا إمانة سر (اللجنة التقنية).**

***في عام ١٩٧١م ، وبتعاون بين اليونسكو والحكومة النمساوية ، تم تأسيس (مركز المعلومات الدولي للمصطلحات) في فينا ، ويتولى إدارة المركز الأستاذ هلموت فلبر أستاذ المصطلحية في جامعة فينا. ومن أهداف هذا المركز ما يلي:**

١- تشجيع البحوث العلمية في النظرية العامة للمصطلحية ،ووضع المصطلحات وتوثيقها ، وعقد دورات تدريبية في هذا الحقل.

٢- توثيق المعلومات المتعلقة بالمصطلحات والمؤسسات القطرية والدولية العامة في هذا الميدان .

٣- تنسيق التعاون الدولي في حقل المصطلحات وتبادلها، وتبادل المعلومات عنها.

٤- بحث إمكانات التعاون بين بنوك المصطلحات وأسس تبادل المعلومات بينها . وقد عقد هذا المركز عدداً من المؤتمرات والندوات العالمية كان أولها : الندوة العالمية الأولى حول التعاون الدولي في حقل المصطلحات التي عقدت في فينا سنة ١٩٧٥م.

وقد أظهرت بوضوح حاجة المنظمات الدولية للتعاون في تبادل المعلومات حول المصطلحات ورغبتها الشديدة فيه .

ونظراً لإقبال عدد من المنظمات الدولية الكبرى على استخدام الحاسب الالكتروني في خزن المصطلحات وتوثيقها ، وضرورة الاتفاق على أسس عالمية تيسر تبادل المعلومات ، نظم المركز في فينا في نيسان ١٩٧٩م المؤتمر الأول لبنوك المصطلحات الدولية الذي كان يرمي إلى:

أ- إرساء مبادئ التعاون الدولي في حقل المصطلحات العلمية والتقنية وتبادلها وشروط هذا التعاون.

ب- تطوير مجموعة من الأسس الهادية التي تيسر إقامة بنوك جديدة للمصطلحات.

ج- إعطاء فكرة واضحة عن المشكلات الرئيسة التي تواجه بنوك المصطلحات ،واقتراح الحلول فيها.

*** في عام ١٩٧٩م في الفترة ٢٧-٣٠ تشرين الثاني نظم مركز المعلومات الدولي للمصطلحات بالتعاون مع أكاديمية العلوم السوفيتية ندوة عالمية حول المشكلات النظرية والمنهجية ، لبحث المعجمية وحالتها الراهنة وإمكانات تطويرها، ومشكلات تنسيق المصطلحات وتوحيدها ، ومشكلات تعليم المصطلحية ، وعلاقة المصطلحية بالعلوم الأخرى.**

وكان من أهم ما أوصت إليه الندوة في ختام اجتماعها ما يأتي:

- **ضرورة تعميق التعاون وتبادل الآراء والخبرات على المستويين الوطني والعالمي لحل المشكلات النظرية والمنهجية في المصطلحية .**
- **ضرورة تطوير نموذج لبنك مصطلحات خاص بحقول محددة**
- **وضع وصف لواجبات العاملين في حقل المصطلحات وطبيعة أعمالهم**
- **تجميع المناهج الجامعية المستعملة في تدريس المصطلحية مع أخذ حاجات الأقطار النامية في النظر.**

- **من المؤتمرات التي كانت عن المصطلحية (الندوة العالمية حول مشكلات الترادف والتعريب في المصطلحية) التي عقدت في كندا في حزيران ١٩٨٢م.**
- **ثم الندوة الخاصة بالمصطلحية في المؤتمر العالمي للمعجميين بجامعة اكسترا في أيلول ١٩٨٣م.**

المحاضرة الثانية

المدارس المصطلحية

عرفت المقاربات النظرية والمنهجية للظاهرة المصطلحية اختلافاً في المنطلقات والأهداف من مدرسة لأخرى ، والظاهر أنّ هذا الاختلاف أيضاً يرجع إلى التقاليد السائدة عند الأمم والشعوب في تصور اللغة العلمية ومكوناتها ، وعموما يمكن أن نشير إلى أبرز المدارس المصطلحية وهي:

أولاً:المدرسة الألمانية – النمساوية:

تنطلق هذه المدرسة المصطلحيّة في نظريّتها من أطروحة النمساويّ فيستر التي قدّمها إلى جامعة برلين عام ١٩٣١م بعنوان (التقييس الدوليّ للغة التقنيّة). وكان فيستر يتبنّى اتجاهاً فلسفيّاً ينظر إلى المصطلحات بوصفها وسيلة اتّصال لصيقة بطبيعة المفاهيم.

ويمكن إجمال التصور العام لهذه المدرسة في المبادئ الآتية:

١- يعد النسق المفهومي نسقاً جوهرياً في مصطلحات كل علم ، فتصنيف

المفاهيم يأتي بعد تصنيف المصطلحات.

٢- النسق المفهومي نسق منطقي تخضع فيه المفاهيم لتسلسل بنيوي ، ذلك أنّ المفاهيم تُحدَّد في علاقة بعضها ببعض.

٣- الدلالة الأحادية خاصية أساسية في المصطلح ، وبحكم هذا المبدأ رُفضت ظاهرتا المشترك اللفظي والترادف ، وقامت بالمقابل الدعوة إلى توحيد المصطلح.

٤- يحتل التعريف موقعاً أساسياً في النسق المصطلحي .

٥- يشكل التوثيق شقاً ضرورياً لكل عمل مصطلحي ، وبموجب هذا المبدأ ينفتح علم المصلح على علم التصنيف وتقنياته.

ثانياً : المدرسة السوفيتية:

ترجع البدايات الأولى للمدرسة السوفيتية إلى بداية العقد الثالث من القرن العشرين، شأنها شأن المدرسة الألمانية – النمساوية . ومن أشهر أعلامها "لوط" و" كندلكي" ، و " ديرزن".

ومن الثوابت المركزية لهذه المدرسة نذكر ما يلي:

١- علم المصطلح تخصص معرفي تطبيقي من حيث كونه يبحث عن حلول لمشاكل تتصل بممارسة فعل الاصطلاح في المجالات العلمية والتقنية ، ومن أهمها مشكلة توحيد المصطلحات ، ومشكل التوليد.

٢-وجوب العناية في أي عمل مصطلحي بتعيين المصطلح ومميزاته ، وتعريف المفهوم ، وتمييز النسق المصطلحي عن مدونة المصطلحات.

٣- موضوع علم المصطلح ذو طابع لغوي ، ومن هنا فإن الحلول الممكنة للمشاكل المذكورة آنفاً يجب أن تكون حلولاً لسانية ، مما يعني أن الطابع العام للتصور المقترح للظاهرة المصطلحية هو طابع لساني ، وهذا يقلص بطبيعة الحال من أهمية البعد الفلسفي .

٤- التوحيد المصطلحي نهج يجب أن تراعى فيه الاعتبارات الاجتماعية اللسانية.

ثالثاً:المدرسة الفرنسية:

يغلب على الأبحاث المصطلحية للمدرسة الفرنسية الطابع اللساني والاجتماعي ، وقد ظهرت أولى ملامحها مع الأعمال الرائدة للساني الفرنسي "كيلبير" ومن أعلامها البارزين " راي" و" ديبوا" و" دوبوف" ، و" دوبيسي" . أما الاختيارات العامة للمدرسة الفرنسية في تمثل الظاهرة المصطلحية فيمكن إجمالها في النقاط الآتية:

١- إنشاء نظرية للاشتقاق المعجمي خاصة بتوليد المصطلح ، برزت معالمها الرئيسة في أعمال كيلبير.

٢- البحث في دلالة الحقول للكشف عن الآليات المساعدة على وضع تصور قد يساهم في تصنيف المصطلحات داخل أنساقها.

٣- الاشتغال بخصائص التعريف المصطلحي في ضوء تعدد أنماطه.

رابعاً: المدرسة التشكوسلوفاكية:

انطلق البحث المصطلحي في هذه المدرسة مع بداية العقد الثالث من القرن العشرين ، إلا أنه كان موجها بغرضين اثنين :

أولهما: الدفاع عن لغتين : اللغة التشيكية واللغة السلافية .

ثانيهما :الحرص على استمرار ثقافتي الشعبين التشيكي والسلافي .

وقد اتضحت هاتان الغايتان مع إنشاء " أكاديمية العلوم التشيكية " و" أكاديمية العلوم السلوفاكية" ومن أبرز أعلام هذه المدرسة "ككوريك " ، و"دروزد".

أما أبرز المحاور التي تستأثر باهتمام الباحثين في هذه المدرسة فهي:

١- التوحيد المصطلحي على الصعيدين الوطني والدولي.

٢- وضع المشاكل المصطلحية في الإطار اللساني البنيوي الوظيفي الذي أرست معالمه مدرسة براغ اللسانية.

٣- تأكيد خصوصيات الوحدة المصطلحية والطبيعة الخاصة للعلاقة القائمة بين المفهوم والتسمية .

خامساً: المدرسة الكندية – الكيبيكية:

تعد هذه المدرسة حديثة العهد بالمدارس السابقة ، ذلك أن ميلادها يرجع إلى بداية العقد السادس من القرن العشرين ، وتتميز هذه المدرسة بمزجها بين بعض مبادئ المدارس المصطلحية .

ومن أشهر روادها: "روندو " و بولنجي" .

أما خصائصها يمكن إجمالها بالآتي :

١- للمفهوم موقع مركزي في البحث المصطلحي .

٢- مراعاة مشاكل الترتيب المصطلحي في التمييز بين الكلمات العامة والمصطلحات.

٣- العمل على بيان الأسباب الموضوعية التي تحول دون وجود نمط واحد للتعريف.

٤- وضع مسألة التوحيد المصطلحي في سياق أبعادها الاجتماعية واللسانية.

سادساً: المدرسة البريطانية :

تتميز المدرسة البريطانية عن كل المدارس التي تقدم ذكرها بإدراجها القضايا المصطلحية النظرية منها أو التطبيقية ضمن إطار مجموع القضايا التي تهم اللغات الخاصة ، ومن أهم محاورها نذكر ما يأتي:

١- الاهتمام بأشكال الفروق بين المصطلحات وغيرها من كلمات اللغة العامة على جميع المستويات اللغوية الدلالية والصرفية منها بوجه خاص.

٢- البحث في أنساق المفاهيم .

٣- البحث في شبكات البنوك المصطلحية.

المحاضرة الثالثة

مفاهيم في علم المصطلح

سنتناول في هذا الموضوع ما يأتي:

أولاً- المفهوم

ثانياً- الكلمة والمصطلح

ثالثاً- اللغة العامة واللغة الخاصة

رابعاً- التعريف

خامساً-ملحق بمصطلحات علم المصطلح

مفاهيم في علم المصطلح

أولاً: المفهوم:

١- المفهوم والمصطلح :المفهوم فكرة أو صورة عقلية تتكون من خلال الخبرات المتتابعة التي يمر بها الفرد ، سواء كانت هذه الخبرات مباشرة أم غير مباشرة، فعلى سبيل المثال: يتكون المفهوم الصحيح " للصلاة" من خلال خبرة المتعلم التي يكتسبها في المراحل التعليمية المختلفة، ومن خلال أدائه للصلاة على الوجه الصحيح، وكذلك يتكون مفهوم "الإنفاق في سبيل الله " لدى المتعلم من خلال المعرفة التي تقدم له في محتوى مناهج

التربية الإسلامية ومن خلال مواقف الحياة المختلفة.

ويتسم كل مفهوم بمجموعة من الصفات والخصائص التي تميزه عن غيره، فمفهوم " الزكاة " يختلف مثلا عن مفهوم " الحج ". كما يشترك جميع أفراد المفهوم في الصفات والخصائص التي تميزه عن غيره من المفاهيم الأخرى، " فالركوع " مثلا أحد أفراد مفهوم الصلاة يختلف عن أحد أفراد مفهوم الحج " كالطواف مثلا، ... وهكذا.

وتعتبر خاصيتا "التجريد والتعميم" من أهم خصائص المفهوم، فمفهوم " الإنفاق " مثلاً من المفاهيم غير المحسوسة ، ويتجسد فيما يبذل من مال في سبيل الله وهو في الوقت نفسه مفهوم عام يشمل: الإنفاق بالمال أو الجهد ، أو الوقت.

يختلف المفهوم عن المصطلح في أنّ المفهوم يركز على الصورة الذهنية، أما المصطلح فإنه يركز على الدلالة اللفظية للمفهوم، كما أنّ المفهوم أسبق من المصطلح، فكل مفهوم مصطلح، وليس العكس .

وينبغي التأكيد على أنّ المفهوم ليس هو المصطلح، وإنما هو مضمون ودلالة هذا المصطلح في ذهن المتعلم ، ولهذا يعتبر التعريف للكلمة ، أو للمصطلح هو الدلالة اللفظية للمفهوم. وعلى ذلك يمكن القول بأن كلمة الصلاة مثلا ما هي إلا مصطلح لمفهوم معين ينتج عن إدراك العناصر المشتركة بين الحقائق التي يوجد فيها التكبير، وقراءة القرآن، والقيام، والركوع، والسجود والتشهد والسلام، وكلمة "الحج "مصطلح لمفهوم معين ينتج عن إدراكنا للعناصر المشتركة بين المواقف:

كالإحرام، والطواف حول الكعبة المشرفة، والسعي بين الصفا والمرة، والوقوف بعرفات، والنزول بالمزدلفة، والرجم، والحلق أو التقصير...، فالملاحظ مع كلمتي (الصلاة، والحج) أنه تم أولاً التعرف على أوجه الشبه والاختلاف في خصائص كل كلمة، ثم تحديد الخصائص أو العناصر المتشابهة ووضعها في مجموعات أو فئات أطلق عليها اسم المفهوم(الصلاة - الحج).

٢-بين المعنى والمفهوم: إنّ المعنى – عند اللغويين- صورة ذهنية وُضع بإزائها لفظ ، والمفهوم – عند المناطقة- ما يمكن حصوله في الذهن . وبعبارة أخرى

فإنّ كلاً من المعنى والمفهوم يشير إلى الصورة الحاصلة في الذهن ،غيرإنّ " التهانوي" في كشافه يفرق بينهما من حيث القصد ، يقول:" فمن حيث أنّ الصورة مقصودة باللفظ سُميت معنى، ومن حيث أنها حاصلة في العقل سُميت بالمفهوم" وهذا التمييز لا يجنبنا الوقوع في تداخل بين مصطلحي "مفهوم" و"معنى" إذ يصبح بمقتضاه كل معنى مفهوماً ،وليس كل مفهوم معنى.

ثانياً: الكلمة والمصطلح:

لا يسمى اللفظ الذي يدل على المفهوم "كلمة" بل "اصطلاحاً" أو " مصطلحاً" ويمكننا التمييز بين الكلمة والمصطلح بعدة طرائق:

الأولى:أن نقول إنَّ للكلمة "معنى" ،على حين أن للمصطلح "مفهوماً".

الثانية: أن نقول إنّ الكلمة تنتمي إلى اللغة العامة ، أما المصطلح فينتمي إلى اللغة المتخصصة ، أي اللغة العلمية أو التقنية لمجالٍ معرفي معيّن . وقد يكون اللفظ عاماً وخاصاً حسب السياق ، فإذا قلنا : " شعرت بالعطش

فشربت الماء" فإنّ لفظ " الماء" هنا ينتمي إلى اللغة العامة. أما إذا قلنا في درس الكيمياء :" إنّ الماء يتكون من ذرتين من الهيدروجين وذرة من الأوكسجين " فلفظ " الماء " هنا مصطلح ينتمي إلى اللغة العلمية الخاصة بالكيمياء.

ولا نستطيع أن نعرِّف المفهوم بدقة ما لم نحدد موقعه من النظام المفهومي للمجال العلمي الذي ينتمي إليه. فالمفاهيم تنتظم في أنظمة مفهومية

تعطيها معناها وتهبها دلالاتها . فإذا ذكرنا عبارة " الضوء الأصفر" مجردة فإنها تنتمي إلى اللغة العامة . ولكن إذا أدخلنا " الضوء الأصفر" في نظام معلوم أصبح رمزاً أو مصطلحاً لمفهوم معين. فعندما نضع الضوء الأحمر والضوء الأصفر والضوء الأخضر في ترتيب معين وفي إطار معيّن عند تقاطع الطرق ، أصبح لدينا منظومةٌ لإشارات المرور ، وصار لكل ضوء مفهومه الخاص به ، وتنتمي هذه إلى نظام مفهومي أوسع أو حقل مفهومي أكبر يمكن أن نطلق عليه اسم نظام المرور أو حقل المواصلات.

ثالثاً:اللغة العامة واللغة الخاصة:

اللغة كما عرّفها ابن جني"أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم". ويكمن الغرض الرئيس لاستعمالات اللغة في التواصل اليومي، وتبادل المعلومات ، والتعبير عن الحاجات والرغبات. ونظراً لأنّ اللغة تستعمل داخل المجتمع في بيئات متعددة ومن قبل جماعات ذات مستويات متباينة ، فإنها تتأثر بتلك البيئات والمستويات. وينشأ عن ذلك التأثر أنواع لغوية متعددة تتمثل

في اللهجات الإقليمية (عراقية ، مصرية ، سعودية ، مغربية) ،والمستويات الاجتماعية(لغة الطبقة الراقية ، لغة الطبقة المتوسطة، لغة الطبقة الفقيرة، الخ).

وإضافة إلى استعمال اللغة لتحقيق الغرض العام في التواصل اليومي ، فإن جماعات معينة داخل المجتمع ، تجمعها اهتمامات علمية أو مهنية مشتركة ، تستعمل اللغة لأغراض خاصة بها . فالأطباء ، مثلاً، يستخدمون اللغة لتبادل المعلومات الطبية فيما بينهم ، فتتأثر لغتهم بطبيعة مهنتهم وتصبح

لها خصوصيات تميزها عن اللغة العامة في المستويات الصوتية والصرفية والنحوية(التركيبية) والدلالية . ويكتسب أهل المهنة لغتهم الخاصة أثناء تدربهم على المهنة ومزاولتها ، ليتمكنوا من التواصل بسهولة مع بقية أبناء المهنة.

وقد عَرَفَ اللسانيون العرب ذلك منذ أمد طويل . فعندما تحدث المبارك بن الأثير في كتابه " النهاية في غريب الحديث والأثر" عن اللفظ قسّمه إلى عام وخاص.

فاللغة التي تكثر فيها الألفاظ الخاصة أو المصطلحات العلمية والمهنية يمكن تسميتها باللغة الخاصة . ويسميها بعض اللغويين بلغة الأغراض الخاصة لتمييزها عن اللغة العامة التي تستعمل لأغراض الحياة اليومية بمختلف جوانبها. ويسميها بعضهم الآخر باللغة القِطاعية لأنها تسخدم في قطاع معيَّن من قطاعات الحياة المتعددة ، وتكثر في هذه اللغة الخاصة المصطلحات المتعلقة بالحقل العلمي الذي تدور حوله . وبعبارة أخرى، لكل حقل علمي مصطلحاتُه الخاصة به.

وكانت مدرسة براغ اللغوية تفضل الحديث عن الوظائف اللغوية بدلاً من الأغراض . وتحدد أربعة أنواع من اللغة ، ولكل نوع منها وظيفة مختلفة ، وهي على الوجه الآتي:

- اللغة اليومية : ذات وظيفة تواصلية
- اللغة التقنية: ذات وظيفة عمليّة تقنية
- اللغة العلمية: ذات وظيفة نظرية- تقنية

- اللغة الأدبية: ذات وظيفة جمالية

ويختص كل نوع من الأنواع اللغوية بأسلوب معيّن ، فللغة العامة أسلوب تواصلي يُستعمل في التواصل في الحياة اليومية بعمومها ، وللغة الأدبية أسلوب جمالي يُستخدم في الشعر والنثر الفني و بقية الأجناس الأدبية ، وللغة العلمية أسلوب عملي تُدوَّن به نتائج البحوث العلمية ، وللغة التقنية أسلوب مهني تُصاغ به الإرشادات والتعليمات المهنية.

ويكمن الفرق بين اللغة العلمية واللغة التقنية في مستوى التفكير ومستوى التجريد ، فاللغة العلمية تميل أكثر إلى التنظير والتجريد من اللغة التقنية

التي تهتم بالتطبيقات العملية .

أهم خصائص اللغة الخاصة:

١- الموضوعية: على حين أن اللغة العامة تعبِّر عن رغبات الفرد وتخيلاته وانفعالاته ، فإنّ اللغة الخاصة تعبّر عن مفاهيم الأشياء والذوات الخارجية ، ومن هنا فإن اللغة العامة أقرب إلى الذات على حين أن اللغة الخاصة أقرب إلى الموضوع.

٢- الدقة:المصطلحات العلمية المستخدمة في اللغة الخاصة فإنها تخضع إلى نوع من التوليد المقصود القائم على أسس معيارية ، بحيث يعبر المصطلح الواحد عن المفهوم الواحد في الحقل الواحد.ولا يعبر عن المفهوم الواحد بأكثر من مصطلح واحد في الحقل العلمي الواحد. على حين لا تحتاج اللغة الأدبية لذلك بل تبتعد عنه ؛ لأن الشعر مثلاً يسعى إلى كسر القوالب اللفظية النمطية ، وابتكار استعمالات جديدة للألفاظ.

٣- البساطة والوضوح: تشمل البساطة والوضوح في النص العلمي جميع المستويات اللغوية : المفرداتية ، والصرفية، والنحوية ،والدلالية ،والبلاغية ، وغيرها.فالباحث العلمي يحاول إبلاغ رسالته إلى المتلقي بطريقة بسيطة واضحة خالية من التعقيدات أو المحسنات البديعية والبلاغية.

٤- الإيجاز: تنضوي خصيصة الإيجاز تحت مبدأ الاقتصاد في اللغة ، الذي يعني التعبير عن المضامين العلمية بأقل عدد من الألفاظ من غير الإخلال بالمعنى . ويخضع لخصيصة الإيجاز كل من المصطلح والتعريف والنص.

رابعاً: التعريف:

هناك ثلاثة أنواع من التعريفات:

١- التعريف اللغوي:ويسميه البعض بالتعريف العلاقي ، لأنه يوضح معنى الكلمة في سياقها اللغوي، أي من خلال علاقاتها مع الألفاظ الأخرى المكوِّنة للجملة . فكلمة "العين" يختلف معناها في الجملتين الآتيتين:" نظر إلى حاله بعين العطف" و" شرب الماء من عين جارية" وذلك بسبب سياق كلٍّ منهما.

٢- التعريف المنطقي:ويسميه البعض بالتعريف الجوهري، لأنه يسعى إلى تحديد الخصائص الجوهرية للشيء أو الذات ، وليس للّفظ الذي يدل عليه .وهنا يمكن أن يصاغ التعريف المنطقي في واحد من قالبين هما:

أ- التعريف بالحد: أي تحديد نوع الشيء المعرَّف وفصله. فعندما نعرِّف الإنسان بأنه"حيوان ناطق" يدل الشق الأول من هذا التعريف على النوع الذي ينتمي إليه الإنسان ، أما الشق الثاني ، وهو النطق ، فبمثابة الفصل الذي يميز

الإنسان عن بقية أفراد النوع الحيواني. وهذه الخصائص الجوهرية للإنسان ، أي الحيوانية والنطق.

ب- التعريف بالوصف: وفيه تُذكر الخصائص الجوهرية وغير الجوهرية للشيء المعرَّف .فإذا عرّفنا الإنسان بأنه حيوان منتصب يمشي على رجلين ويسمع وينطق ، نكون قد استخدمنا تعريفاً بالوصف.

٣- التعريف المصطلحي: الذي لا يعرف اللفظ ولا يعرف الشيء الذي يدل عليه اللفظ، وإنما المفهوم أو التصور الحاصل في الذهن عن الشيء.

ويتكون هذا التصور من الخصائص المنطقية والوجودية لمجموعة من الأشياء . فالتصور الحاصل في أذهاننا عن السيارة لا يمثل سيارة مرسيدس زرقاء ، ولا سيارة بيجو حمراء، ولا سيارة بورش مكشوفة ؛ وإنما يمثل الخصائص

المشتركة لجميع هذه السيارات المتعددة الأشكال والأنواع والمحركات . وهذا ما يطلق عليه في علم المصطلح الحديث اسم المفهوم .

المحاضرة الرابعة

ملحق بمصطلحات علم المصطلح

مقدمة:

يقال: إنّ معرفة مصطلحات العلم هي نصف العلم . وكان من أوائل الأعمال التي أنجزتها اللجنة التقنية رقم ٣٧ المختصة بالمصطلحات في المنظمة العالمية للتقييس بجنيف إصدار توصيتها رقم ١٠٨٧ في شكل كتيب يحمل عنوان " مصطلحات علم المصطلح " سنة ١٩٦٩م .وتولت المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس التابعة لجامعة الدول العربية ترجمة هذا الكتيب . وفيما يأتي مجموعة من المصطلحات الخاصة بعلم المصطلح

مع تعريفاتها . جعلناها في هذه المحاضرة حتى يكون الطالب على دراية بهذه المصطلحات التي تُغني معرفته بعلم المصطلح.

المفهوم الخاص (بميدان):

مفهوم ينتمي بصفة أخص إلى ميدان معين أو ينفرد هذا الميدان باستعماله.

المفهوم المقترض(من ميدان):

مفهوم يستعمل في ميدان ما في حين أنه ينتمي بصفة أخص إلى ميدان آخر.

المحتوى المفهومي:

مجموع السمات الدلالية لمفهوم ما سُمي بمصطلح ما .

المقابلة:

خاصية مصطلحين من لغتين مختلفتين يطلقان على مفهوم واحد . ويسمى كل من هذين المصطلحين مقابلاً بالنسبة للآخر .

علم المصطلح الأحادي اللغة:

دراسة في لغة واحدة لمفاهيم ميدان معين ولتسمياتها.

علم المصطلح المتعدد اللغات:

دراسة المفاهيم المتعلقة بميدان معين في لغتين أو أكثر وكذلك دراسة تسمياتها قصد تجديد شبكة المقابلات التامة أو الجزئية لهذه المفاهيم وبالتالي تحديد شبكة المقابلات التامة أو الجزئية بين مصطلحات أو تسميات اللغات المتواجدة . وهذه الدراسة تسمى علم المصطلح المقارن.

البحث المصطلحي:

تقنية البحث عن المصطلحات المستعملة في الميادين المختصة وذلك قصد تزويد المستعملين بلفظ يمكنهم من الاتصال فيما بينهم بشكل وظيفي و دقيق.

البحث المصطلحي الميداني:

بحث مصطلحي يتعلق بموضوع ما ، أي يتعلق بمجموع المصطلحات التي تنتمي إلى ميدان خاص.

الرصيد المصطلحي:

مجموع المصطلحات ومعلوماتها المستمدة من ميادين متعددة والتي تضعها مؤسسة مصطلحية على ذمة المستعملين.

التقييس المصطلحي:

١-هو في المعنى الشامل توحيد المصطلحات المستعملة لدى مجموعة معينة من الأشخاص.

٢- هو عملية تقوم بمقتضاها هيئة رسمية بتفضيل مصطلح دون سواه ، وذلك بعد دراسة اللغات المصطلحية التي تم إعدادها بدقة.

لجنة العمل المصطلحي:

لجنة مركبة من مُصطَلَحِين وكذلك من أخصائيين أحياناً. وتتمثل مهمتهم الأساسية في البحث المصطلحي.

التحليل الدلالي:

دراسة المحتوى المفهومي أي معنى المصطلح.

المعنى المجازي:

معنى وحدة دلالية مشتملة على تحول دلالي وخاصة من المحسوس إلى المجرد ، ومن النشيط إلى الخامل.

مثال: فرع شجرة(محسوس) ، فرع علم (مجرد)

ملحق بمصطلحات علم المصطلح

اتساع المعنى :

معنى جديد لوحدة لغوية ما يضاف إلى معناها الأول . وقد يختفي المعنى الأول من الاستعمال.

المرادف:

الترادف هو أن يدل مصطلحان أو أكثر في لغة ما على مفهوم واحد.

ملحق بمصطلحات علم المصطلح

المتجانس اللفظي:

المتجانسات اللفظية هي مصطلحات لها نفس الشكل الكتابي(تجانس كتابي) أو الصوتي(التجانس الصوتي) لكن لها معان مختلفة . مثال: خال(على الوجه) وخال(أخو الأم) وعلى (حرف الجر) وعلا(الفعل).

السمة الدلالية:

إحدى الوحدات الدلالية التي يتركب منها المفهوم. مثال السمات الدلالية لمفهوم سمكة هي: حيوان/ فقري/يعيش في الماء/ له زعانف.

ملحق بمصطلحات علم المصطلح

التحليل الشكلي:

دراسة العناصر الصوتية والخطية والصرفية والتركيبية لمصطلح ما لإدراك ما بينها من علاقات.

الزائدة:

مورفيم يلتصق ببداية الجزء الثابت للكلمة (سابقة) أو بنهايتها (لاحقة) أو يقيم في وسطها(حشو) وذلك قصد تحوير معناها أو وظيفتها أو دورها.

(المورفيم): هو أصغر وحدة لغوية مجردة لها معنى. فمثلا كلمة (المزارع) تتألف من عدد من المورفيمات: الـ "تعريف"، (ز رع) مورفيم معجمي يدل على "الزراعة، (مُزارع) "اسم فاعل"

المشتق:

كلمة أو مصطلح يتشكل عن طريق زيادة ، انطلاقا من جزء ثابت ، مثال : كلمة(معقول) مشتقة من (عَقِل)

الأسرة اللفظية:

مجموعة من الكلمات لها جزء ثابت مشترك ، مثال : كاتب، كاتبة ، كتاب، مكتب.

النحت:

اختصار متكون من عناصر مأخوذة من كلمات عبارة مركبة.

الرمز:

تمثيل لمفهوم ما بطريقة حرفية أو عددية أو غيرها . مثال. كم:كيلومتر.

بديل إملائي:

نطلق البديل الإملائي على أحد الأشكال الكتابية لمصطلح ما: مثال: هذا:هاذا

يس:ياسين.

نادر:

كلمة أو شكل أو عبارة لا يمكن العثور إلا على مثال واحد لها في مدونة محددة.

التوثيق:

عملية جمع المصادر المكتوبة والمنطوقة المتعلقة بالميدان الذي هو بصدد الدرس ويطلق على المصادر المجمعة اسم الوثائق.

التحليل المصطلحي:

تحليل غايته ضبط المفاهيم الخاصة بميدان معين ودراسة العلاقات التي تربط بينها.

التحليل السياقي:

ضبط المحتوى المفهومي لمصطلح في سياقه وذلك بضبط العناصر الدلالية المتعلقة بهذا المصطلح وتحليلها.

المصدر:

هو كل وثيقة أو منظومة استخرجت منه معلومة مصطلحية.

رمز الاستعمال:

معلومة توضح قيمة استعمال مصطلح ما من وجهة نظر جغرافية أو اجتماعية ،أو تواترية ،أو زمنية ،أو دلالية، أو تعليمية.

جهوي:

رمز استعمال جغرافي يسند إلى مصطلح أو إلى معنى خاص بجهة أو بجهات متعددة للغة معينة .مثال على ذلك: السمك المصبر(في المغرب).

شعبي:

رمز استعمال اجتماعي يشير إلى أنّ المصطلح يستعمل فقط في الأوساط الشعبية.

دارج:

رمز استعمال اجتماعي يشير إلى أن المصطلح يستعمل في المحادثات التي تجري في كل الأوساط لكن لا يستعمل في مستوى لغوي رفيع.

مهجور:

رمز استعمال زمني يسند إلى مصطلح سقط من الاستعمال منذ زمن بعيد.

متقادم:

رمز استعمال زمني يشير إلى أنّ المصطلح في طريقه إلى الخروج من الاستعمال.

مستعمل :

رمز استعمال زمني يشير إلى أنّ المصطلح ينتمي إلى لغة الزمن الحاضر.

مولد:

رمز استعمال زمني يشير إلى أنّ المصطلح حديث الوضع. أو وقع اقتراضه من لغة أخرى منذ زمن قريب .كما تسند إلى كل استعمال جديد لكلمة موجودة في اللغة.

مستهجن:

رمز استعمال دلالي يسند إلى مصطلح ما يتضمن معنى مجازاً يقدم الواقع المسمى في مظهر سلبي .

شائع:

رمز استعمال جغرافي يسند إلى مصطلح معروف من قبل أفراد مجموعة لغوية واحدة .

معياري:

رمز استعمال اجتماعي يشير إلى أن المصطلح ينتمي إلى اللغة التي تعتبر سليمة ، وغالباً ما يطلق على هذا المصطلح تسمية الاستعمال السليم.

النظرية العامة والنظرية الخاصة لعلم المصطلح :

كما أنّ (عِلم اللغة العامّ) يتناول دراسة طبيعة اللغة ونظامها بصورة عامّة على حين يتناول (علم اللغة الخاصّ) لغةً معينة بالدرس والتحليل، فإنّ النظريّة العامّة لعِلم المصطلح تُعنَى بالمبادئ العامّة التي تحكم وضع المصطلحات طبقاً للعلاقات القائمة بين المفاهيم العلميّة، وتعالج المشكلات المشتركة بين جميع اللغات تقريباً، وفي حقول المعرفة كافة.

على حين تقتصر النظرية الخاصة في علم المصطلح على دراسة المشكلات المتعلِّقة بمصطلحات حقل واحد من حقول المعرفة، كمصطلحات الكيمياء، أو الأحياء، في لغة معيَّنة بذاتها.

١- النظرية العامة في علم المصطلح :

تبحث النظرية العامة في علم المصطلح في المفاهيم والمصطلحات التي تعبّر عنها، وتُستخدَم نتائج البحوث في هذه النظريّة أساساً لتطوير المبادئ المعجميّة والمصطلحيّة وتوحيدها على النطاق العالميّ.

ومن أهم موضوعات البحث في النظرية العامّة لعلم المصطلح: طبيعة المفاهيم، وتكوينها، وخصائصها، والعلاقات فيما بينها، وطبيعة العلاقة

بين المفهوم والشيء المخصوص ، وتعريفات المفهوم ، وكيفيّة تخصيص

النظريات المصطلحية

المصطلح للمفهوم وبالعكس ، وطبيعة المصطلحات وكيفية توليدها وتوحيدها.

وتُعنى النظرية العامّة لعلم المصطلح بشكل خاصّ بتحديد المبادئ المصطلحيّة الواجبة التطبيق في وضع المصطلحات وتوحيدها، وكذلك تحديد طرائق الاختيار بين المبادئ المتضاربة . فمثلاً ، من المتطلبات أو الشروط الواجب توفرها في المصطلح الجيد : الدقة ، والايجاز ، وسهولة اللفظ ،

وقابليته للاشتقاق، وصحته لغوياً، وشيوعه في الاستعمال. ولكن التضارب قد يقع بين دِقّة المصطلح التي تتطلب أكثر من كلمة واحدة أحياناً وبين الإيجاز الذي ينضوي تحت مبدأ الاقتصاد في اللغة . أو قد يقع التضارب بين قابلية المصطلح للاشتقاق وبين الاستعمال الشائع. ومن الأمثلة على النقطة الأخيرة وضع كلمة (أفلك) وجمعها (أفالك) على وزن (أرنب - أرانب) للتعبير عن القمر الصناعي الذي يدور في فلك محدد.

ولا شك أنّ الكلمة الجديدة هي أوجز من مصطلح (القمر الصناعيّ) وأكثر قابلية للاشتقاق منه. غير أنّ مصطلح (القمر الاصطناعي) قد درج في الاستعمال وحقق قدراً كبيراً من الشيوع. ففي مثل هذه الحالات تبحث النظرية العامة لعلم المصطلح في طرائق الاختيار بين المبادئ المتضاربة وترتيبها حسب أهميّتها . (سنقف في المحاضرة القادمة على أهم مراكز البحوث في النظرية العامة لعلم المصطلح)

٢- النظرية الخاصة في علم المصطلح :

تصف النظريّة الخاصّة المبادئ التي تحكم وضع المصطلح في حقول المعرفة المتخصِّصة كالكيمياء، والأحياء، والطبّ، وغير ذلك. ويُسهم عدد من المنظَّمات الدوليّة المتخصِّصة في تطوير النظريات الخاصة للمصطلحات، كلٌّ في حقل اختصاصها. ومن هذه المنظمات منظمة الصحّة العالمية، والهيئة الدولية للتقنيات الكهربائيّة، وغيرهما. والبحث في النظريّات الخاصّة للمصطلحيّة ما زال في دور النمو.

سنأخذ مثالاً على النظرية الخاصة في علم المصطلح وتطبيقها في مهنة المحاماة .

*** المحامي واللغة : لما كانت القوانين تصاغ بلغة ما ، ومرافعة المحامي تجري باللغة كذلك ، فإنَّ امتلاك ناصية اللغة ، استيعاباً وتعبيراً ، ضروري لا لمعرفة فصول القانون ومواده منطوقاً ومفهوماً فحسب ، وإنما كذلك**

لاستخدام اللغة المؤثرة ببلاغتها من غير إطناب مملٍّ ولا إيجازٍ مخلٍّ ، واختيار اللغة المؤثرة بأسلوب إلقائها المطبوع دون تكلف مصنوع.

*** التعريف : لعل التعريف من أهم الأدوات اللغوية والمنطقية والاصطلاحية التي يستخدمها المحامي في مهنته ؛ لأنَّ إنزال العقوبة يتطلب أولاً تحديد ماهية الفعل ومطابقته للنموذج القانوني للجريمة المنصوص عليها بِبُعديها المادي والمعنوي . فإذا كان المرء ، على سبيل المثال، قد تفوه بشيء ما في حق موظف عموميّ، ومثل أمام القضاء بتهمة إهانة موظف عموميّ**

أثناء قيامه بوظيفته ، فقد يستطيع محامي المتهم أن يبرهن على أنّ ما قاله موكله مجرد (رأي شخصي) أو (ملاحظة بريئة) وليس (إهانة) أو (قذفاً) إو (سباً علنياً) . وهنا نحتاج إلى تعريف هذه المفردات خصوصاً إذا ما علمنا أنَّ كثيراً من المفردات غير معرَّفة في القانون أو معرّفة تعريفاً يشوبه النقص لإضافة المرونة على القانون وفسح المجال لخرق القانون بصورة قانونية .

ومن الأمثلة على ثغرات القانون في المثال السابق ، الثغرة المتعلقة بتعريف الإهانة .- سيكون التعريف من القانون المغربي- .

ينص القانون الجنائي المغربي على ما يأتي:

" يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وغرامة من مائتين وخمسين إلى خمسة آلاف درهم ، من أهان أحداً من الموظفين العموميين أو من رؤساء أو رجال القوة العامة أثناء قيامهم بوظائفهم أو بسبب قيامهم بها ، بأقوال ،إو إشارات ،أو تهديدات ،أو إرسال أشياء ،أو وضعها ،أو بكتابة رسوم غير

علنية وذلك بقصد المساس بشرفهم ،أو بشعورهم ،أو الاحترام الواجب لسلطتهم "

في هذا الفصل ، يشترط في القول الذي ينطبق عليه النموذج القانوني أن يكون بقصد المساس بشرف الموظف أو بشعوره أو بالاحترام الواجب لسلطته . ولنفرض أنّ مواطناً كان يراجع موظفاً عموماً للحصول على شهادة رسمية ، ولاحظ أنَّ الموظف كان متشاغلاً مرة بشرب القهوة،

ومرة بالحديث مع زميله ، ومرة بالهاتف . ثم قال المواطن للموظف : " ياسيدي ، أنت تتهاون في عملك " ويلاحظ أنّ التهاون والإهانة والهوان (وهو الذل والاحتقار) مشتقة من جذر واحد في اللغة العربية . وكان قصد المواطن من ملاحظته الإسراع في الحصول على الشهادة، وليس المساس بشرف الموظف أو بشعوره فهل ينطبق عليه العقاب في الفصل المذكور.

إذن نحن هنا في حاجة ، أولاً ، إلى تعريف لفظ(الإهانة) تعريفاً شافياً ، أو تعريفاً جامعاً مانعاً ، كما يقول المناطقة ، بحيث نُخرج منه القول الذي

يمكن أن يُعدَّ(ملاحظة) أو(رأياً) وحرية الرأي عن التعبير يكفلها القانون. ونحن بحاجة ، ثانياً إلى دحض وجود قصد الإهانة لدى الموكّل ، لأنَّ المشرِّع لا يعاقب على الجنايات والجنح إلا إذا توفر الركن المعنوي ، إي إلا إذا توفرت النية الإجرامية . فنص الفصل ١٣٣ من القانون الجنائي المغربي هو"الجنايات والجنح لا يعاقب عليها إلا إذا ارتُكبت عمداً".

وبعبارة أخرى فإنَّ محامي الدفاع يسعى إلى هدم أحد أركان الجريمة الثلاثة:

١- الركن القانوني.

٢- الركن المادي .

٣- الركن المعنوي.

ويتأتّى كثير من الثغرات في القوانين عادة من التعريفات مناط الاختلاف بين اللغويين و المناطقة والمصطلحيين . فإذا طلبنا من أحدهم تعريف لفظ(العين) ، قال اللغوي:ضعه في جملة لأعرف معناه، وقال المنطقي:أرني الشيء أو الذات الذي يدل عليه هذا اللفظ لأعرِّفه لك . وقال المصطلحي : قل لي لأي مجال علمي ينتمي مفهومه لأتمكن من تعريفه . وبعبارة أخرى ، هل تريد معرفة معنى الكلمة في سياقها اللغوي ، أم تتوخى معرفة خصائص الشيء الذي تدل عليه تلك الكلمة ، أم خصائص المفهوم الذي تعبر عنه تلك الكلمة.

*** المحامي والتعريف المصطلحي: لكي يعرِّف المحامي مصطلحاً قانونياً ما ، عليه أن يحدد المنظومة المفهومية التي ينتمي إليها ذلك المصطلح : هل هي منظومة القانون الجنائي ، أو منظومة الأحوال الشخصية ، مثلاً .**

فإذا أخذ شخص مال شخص آخر من غير علمه ، يعد ذلك سرقة في القانون الجنائي ، ولكن أخذ الزوجة شيئاً من مال زوجها من دون علمه ، قد لا يعد سرقه في قانون الأحوال الشخصية في بعض الأقطار .

إذن ينبغي أن يحدد المحامي موقع المفهوم في منظومته المفهومية من علاقاته بالمفاهيم المجاورة المتصلة به . ويستطيع المحامي أن يُعد قائمة بالخصائص التي يشترك فيها المفهوم موضوع البحث. مع المفاهيم الأخرى المجاورة له المتصلة به ، وقائمة أخرى بالخصائص التي ينفرد بها دون سواه من المفاهيم ، لتضح الصورة.

***التعريف والتفسير في مهنة المحاماة: يختار المحامي نوع التعريف الذي يخدم أغراضه ، فيلجأ إلى التعريف تارةً ، ويختار التعريف المنطقي تارة أخرى ، ويفضل التعريف المصطلحي مرة ثالثة . ولكنه قد يجد في بعض الحالات أنّ التعريف وحده لا يفي بالغرض ، ولا بد من التفسير.**

وإذا كان التفسير ، في معناه الفلسفي يعني محاولة إعطاء تصور لنشأة

الوجود أو الكون وموقع الإنسان منه ، فإنَّ التفسير ، في معناه اللغوي ، يعني إظهار معنى النص وكشف المقصود من الألفاظ . والفرق بين التعريف والتفسير يرمي إلى توضيح معنى نص كامل بجميع ألفاظه . والتفسير القانوني أو تفسير القوانين يعني توضيح معنى القاعدة القانونية المتضمنة في نص مكتوب.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الدراسات الإسلامية حازت قصب السبق والإبداع في مجال التفسير . فتفسير القرآن الكريم علم قائم بذاته له أصوله وقواعده.

وبناء على فلسفة التفسير فقد تشكل في القانون مدرستان للتفسير:

الأولى : مدرسة التفسير الضيق ، أو تفسير التضييق ، التي لا تسمح بمد حكم النص إلى ما لم يتناوله.

الثانية :مدرسة التفسير الواسع ، أو تفسير التوسع التي تدعو إلى استخدام الأدوات المنطقية واللغوية لمد حكم النص إلى غير ما جاء فيه.

وهذه المدرسة تستخدم مجموعة من الأدوات اللغوية والمنطقية لتحقيق غرضها. ومن أهم هذه الأدوات " القياس" وهو مد حالة أو واقعة منصوص على حكمها

في القانون إلى حالة أو واقعة غير منصوص على حكمها ، لاتحادهما في العلة . ويتخذ القياس شكلين:

- **مفهوم الموافقة : ويعني مدّ حكم الواقعة المنصوص عليها في القانون إلى واقعة غير منصوص عليها لاتحاد العلة .**
- **مفهوم المخالفة : ويعني إعطاء واقعة غير منصوص عليها خلاف حكم الواقعة المنصوص عليها ، لاختلاف العلة .**

*** لغة القانون واللغة القانونية: يفرق بعضهم بين لغة القانون وبين اللغة القانونية ، فيستعمل المصطلح الأول للدلالة على صياغة مواد القانون أو فصوله ، على حين يستعمل المصطلح الثاني للإشارة إلى اللغة التي يستعملها القضاة والمحامون وكتاب العدل وغيرهم من أبناء المهنة ، وتختلف عادة عن اللغة العامة لاشتمالها على عدد كبير من المصطلحات القانونية التي لا يستعملها عامة الناس في حياتهم اليومية .**

وقد تطورت لغة القانون وأسلوب صياغتها بمرور الأيام ، فبعد أن كانت المواد تبدأ بالعقوبة التي تلحق بالجريمة فيقال ، مثلاً ، يعاقب بالحبس من فعل كذا ، أصبحت تبدأ بالنموذج القانوني ثم تذكر العقوبة .

*** الخاتمة : يتضح مما مر ذكره أنَّ المحامي يحتاج في ممارسة مهنته إلى ثقافة واسعة من ضمنها درايته بعلم المصطلح وعلم اللغة . ومن المفيد جداً أن تتضمن مناهج كليات الحقوق دروساً في هذين الحقلين .**

ولعل هذه الحاجة تفسر لنا لماذا تبدأ دراسة القانون في الجامعات البريطانية والأمريكية بعد حصول الطالب على البكالوريوس في كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، وليس كما هو الحال في البلاد العربية حيث يلتحق الطلاب بكليات الحقوق بعد الدراسة الثانوية مباشرة .

المحاضرة السادسة

النظريات المصطلحية (مراكز البحوث في النظرية العامة لعلم المصطلح)

مراكز البحوث في النظرية العامة لعلم المصطلح

تُعدُّ المجامعُ العلمية واللغوية والجامعاتُ ، الأمكنةَ الطبيعيةَ لإجراء البحوث في النظرية العامّة لعلم المصطلح. وفي النصف الأول من القرن العشرين، كان للعلماءِ النمساويّين والجيكوسلوفاكيين والسوفيت قصبُ السبق في هذا المضمار، ثم انضمَّ إليهم عددٌ من الباحثين في جميع أنحاء العالم. ولعلَّ أهمَّ مراكز البحوث في النظريّة العامّة لعِلم المصطلح ما يأتي :

١- النمسا : يعود الفضل في انطلاقة البحث في علم المصطلح الحديث إلى الأستاذ فيستر الذي أسّس مركزاً للبحث في مدينة "فيزلبورغ" بالنمسا . وهذا المركز بمكتبة كبيرة متخصِّصة في المصطلحات ، وأجريت فيه بحوث متعددة منذ تأسيسه . ومن أهم البحوث التي أجراها فيستر بنفسه بحث بعنوان " التعبير عن عالم الإنسان بالكلمات " وبحث آخر بعنوان " تصنيف الذوات والمفاهيم" وبعد وفاة الأستاذ فيستر ، واصل تلميذه الأستاذ فلبر زعامة البحث في علم المصطلح بالنمسا.

٢- الجمهورية الجيكيّة : تُعدّ مدرسة براغ اللغويّة من أكبر المدارس الفكريّة في علم اللغة التي عمقت الدراسات اللغويّة، وانبثق عنها أبحاث عديدة في المعجميّة والمصطلحيّة. فالنظريّة العامّة لعلم المصطلح تُدرَّس في الجامعات الجيكيّة، كما تقوم أكاديميّة العلوم الجيكيّة بأبحاث في هذا الميدان.

وقد عُقِدت ندوات علميّة متعددة حول علم المصطلح في المعاهد الجيكية العليا، كان من أهمّها الندوات التي نظَّمتها كلّيّة الزراعة في براغ وصدرتعنها سلسلة من الدراسات المصطلحية خلال الأعوام ١٩٦٦م ، و ١٩٧١م ، و١٩٧٢م .

٣- كندا : نظراً للازدواجيّة اللغويّة في كندا حيث تُستعمَل اللغتان الإنكليزيّة والفرنسيّة

في التعليم والإدارة، فإنّ الأبحاث العلميّة في الترجمة وعلم المصطلح تجد تشجيعاً وإقبالاً . ولهذا، كانت كندا من أوائل الدول التي بادرت إلى إنشاء بنكٍ للمصطلحات كما قامت (دائرة اللغة الفرنسيّة) في مقاطعة كوبك بنشاط كبير في الأبحاث المتعلِّقة بعلم المصطلح، وعقدت عدداً من المؤتمرات الدوليّة لبحث قضايا هذا العلم ومشكلاته، كما بادرت عام ١٩٧٣م إلى إصدار دوريّة متخصّصة في المصطلحيّة عنوانها " الوقائع المصطلحية" .

٤- فرنسا: في فرنسا يضطلع عدد من المؤسسات الرسميّة بالأبحاث في حقل المصطلحات

مثل (الجمعية الفرنسية للتوحيد المعياري) ، و(اللجنة الفرنسيّة لدراسة المصطلحات التقنيّة) ، و (مركز دراسات اللغة الفرنسية) ، و(الجمعيّة الفرنسيّة للمترجمين)، و (أكاديميّة العلوم الفرنسيّة) .

ومن أجل تنسيق نشاطات هذه المؤسسات في حقل المصطلحات بادرت (اللجنة العليا للغة الفرنسيّة)، سنة ١٩٧٥م، إلى تأسيس : (الجمعية الفرنسيّة للمصطلحات). وافتتحت هذه الجمعية الجديدة نشاطاتها بعقد مؤتمر دولي في باريس في حزيران ١٩٦٧م لمناقشة قضايا المصطلحية .

٥- روسيا: أولى الاتحاد السوفيتي، قبل انحلاله عام ١٩٩١م، اهتماماً خاصّاً بالمصطلحيّة

وأبحاثها، لأنّه كان يضمّ عددا كبيراً من القوميّات ذات اللغات المختلفة. فأسّست (أكاديميةُ العلوم السوفيتيّة)، في مقرها، لجنةً للمصطلحات العلميّة والتقنيّة كان من مهامها القيامُ بأبحاث في النظريّة العامّة للمصطلحيّة .

وأصدرت هذه اللجنة، عام ١٩٦١م، " دليل إعداد وتنظيم المصطلحات العلمية والتقنية " . ونظّمت الأكاديميّة مؤتمَرين عالميّين حول علم المصطلح :

الأول : عام ١٩٥٧ في لينغراد .

والثاني: في أواخر نوفمبر عام ١٩٧٩م في موسكو حول المشكلات النظرية والمنهجية في المصطلحية .

كما قامت عدة جامعات روسية بأبحاث في علم المصطلح ، وعقدت جامعة لومونوزوف في موسكو ندوتين حول الموضوع سنتي ١٩٦٩م و١٩٧١م.

٦- الوطن العربي: تُجري المجامِعُ اللغويّة في العواصم العربيّة أبحاثاً في أُسس وضع المصطلحات العلميّة والتقنيّة في اللغة العربيّة. وفي عام ١٩٦٩م، أناطت (جامعةُ الدول العربيّة) مهمةَ تنسيق المصطلحات في الوطن العربيّ بـ (مكتب تنسيق التعريب بالرباط) الذي شجّع الأبحاث اللغويّة والمعجميّة، والدراسات المتعلِّقة بمشكلات المصطلحات العلميّة والتقنيّة باللغة العربيّة، ونشرَ عدداً غفيراً منها في مجلته " اللسان العربيّ " التي صدر عددهاالثامن والخمسون عام ٢٠٠٥م . وينظّم المكتبُ بصورة دوريّة ندواتٍ ومؤتمرات للتعريب، حسب خطة تهدف إلى توفير المصطلحات العربيّة الموحَّدة في العلوم والتكنولوجيا. وقد عقد المكتبُ (ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي) في الرباط في الفترة ما بين الثامن عشر والعشرين من شهر شباط / فبراير ١٩٨٠م.

وقد أقرت هذه الندوة المبادئ الآتية :

١- ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي ، ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي.

٢- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد .

٣- تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد ، وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك.

٤- استقراء وإحياء التراث العربي وخاصة ما استعمل منه ، أو ما استقر من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث وما ورد فيه من ألفاظ معربة.

٥- مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية : وهذا المنهج يتمثل في:

أ- مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدارسين.

ب- اعتماد التصنيف العشري الدولي لتصنيف المصطلحات حسب حقولها وفروعها.

ج- تقسيم المفاهيم واستكمالها وتحديدها وتعريفها وترتيبها حسب كل حقل.

د- اشتراك المختصين والمستهلكين في وضع المصطلحات .

هـ- مواصلة البحوث والدراسات ليتيسر الاتصال بدوام بين واضعي المصطلحات ومستعمليها.

٦- استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية طبقاً للترتيب الآتي:التراث فالتوليد(بما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت)

٧- تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعربة.

٨- تجنب الكلمات العامية إلا عند الاقتضاء بشرط أن تكون مشتركة بين لهجات عربية عديدة ، وأن يشار إلى عاميتها بأن توضع بين قوسين.

٩- تفضيل الصيغة الجزلة الواضحة ، وتجنب النافر والمحظور من الألفاظ.

١٠- تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.

١١- تفضيل الكلمة المفردة لأنها تساعد على تسهيل الاشتقاق والنسبة والإضافة والتثنية والجمع.

١٢- تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامة أو المبهمة ، ومراعاة اتفاق المصطلح العربي من المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي ، دون تقيد بالدلالة اللفظية للمصطلح الأجنبي .

١٣- في حالة المترادفات أو القريبة من الترادف تفضل اللفظة التي يوحي جذرها بالمفهوم الأصلي بصفة أوضح.

١٤- تفضيل الكلمة الشائعة على الكلمة النادرة أو الغريبة إلا إذا التبس معنى المصطلح العلمي بالمعنى الشائع المتداول لتلك الكلمة.

١٥-عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها ، ينبغي تحديد الدلالة العلمية الدقيقة لكل واحدة منها ، وانتقاء اللفظ العلمي الذي يقابلها .

١٦- مراعاة ما اتفق المختصون على استعماله من مصطلحات ودلالات علمية خاصة بهم ، معربة كانت أو مترجمة.

١٧- التعريب عند الحاجة وخاصة المصطلحات ذات الصيغة العالمية ذات الأصل اليوناني أو اللاتيني أو العناصر والمركبات الكيماوية.

١٨- عند تعريب الألفاظ الأجنبية يراعي ما يأتي:(سيكون لنا وقفة عند التعريب وقواعده لاحقا)

أ- ترجيح ما سهل نطقه في رسم الألفاظ المعربة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية .

ب- التغيير في شكل المصطلح حتى يصبح موافقاً للصيغة العربية ومستساغاً

ج- اعتبار المصطلح المعرب عربيا ، يخضع لقواعد اللغة ويجوز فيه الاشتقاق والنحت وتستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق ، مع موافقته للصيغة العربية.

د- تصويب الكلمات العربية التي حرفتها اللغات الأجنبية واستعمالها باعتماد أصلها الفصيح.

هـ - ضبط المصطلحات عامة والمعرب منها خاصة بالشكل حرصا على صحة نطقه ودقة أدائه.

ومن المؤسسات العربية التي تنشط في البحث المعجميّ والمصطلحيّ، (جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس)، فقد نظمت بمدينة تونس ندوة علمية دولية في موضوع " المعجم العربيّ المختصّ" في المدة من ١٧ ـ ١٩ نسيان ١٩٩٣م ونشرت أعمالها في كتاب ، ونظّمت ندوتها الدولية الرابعة في موضوع " مشكلات التعريف في المعجم " بمدينة تونس في المدة من ٢٢- ٢٤ حزيران ٢٠٠٦م.

كما تصدر الجمعية دورية بعنوان "مجلة المعجميّة".

وفي المغرب توجد (الجمعية المغربيّة للدراسات المعجميّة) التي تنظّم ندوات حول قضايا المعجم العربيّ، وتُصدِر مجلة "الدراسات المعجميّة" التي ظهر عددها الخامس في يناير ٢٠٠٦ وهو مخصص لأعمال الندوة التي عقدتها الجمعية حول " المتلازمات في المعاجم العربية".

ومن الجمعيات المتخصّصة في المصطلح العلمي العربيّ (الجمعيّة المصريّة لتعريب العلوم) التي يرأسها عالِم الأحياء المصري الدكتور عبد الحافظ حلمي ويتولى أمانتها المهندس الإلكتروني الدكتور محمد يونس الحملاوي. وتعقد هذه الجمعية مؤتمراً سنوياً في القاهرة تُقدَّم فيه دراسات في النظريّة العامّة والنظريّة الخاصّة لعلم المصطلح .

المحاضرة السابعة
وضع المصطلحات وإعدادها وتوثيقها

تعريف:

نعني بوضع المصطلحات وإعدادها جميع الفعاليات المتصلة بجمع المصطلحات وتحليلها وتنسيقها ، ومعرفة مرادفاتها باللغة ذاتها ، أو مقابلاتها بلغة أخرى. وكذلك جمع المفاهيم الخاصة بحقل معين من حقول المعرفة ودراسة

العلاقة بين المفاهيم ، ثم وصف الاستعمال الموجود فعلاً للتعبير عن المفهوم بمصطلح ما ، أو تخصيص مصطلح معين للمفهوم الواحد .

يمر إعداد المصطلحات المعيارية بثلاث مراحل:

١- دراسة نظام المصطلحات المعمول به حاليا في حقل معين ، أو بعبارة أخرى دراسة الاستعمال الفعلي للمصطلحات في ذلك الحقل وهي دراسة وصفية.

٢- تطوير نظام المصطلحات ، أي تحسين الاستعمال الفعلي للمصطلحات ، وهي عملية معيارية ترمي إلى وضع المصطلحات الدقيقة أمام المفاهيم :

العلمية ، وذلك هو الأساس في إنتاج المصطلحات المصنفة، وأنظمة التصنيف ، والمعاجم الدلالية .

٣- نشر التوصيات الخاصة بالمصطلحات الموحدة المعيارية .

التوحيد المعياري للمصطلحات:

قد تختلف المفاهيم وأنظمتها من لغة إلى أخرى ، فهي ليست بالضرورة

متطابقة في جميع اللغات ، فمدلول المصطلح أو المفهوم الذي يُعَبر عنه يتباين من لغة إلى أخرى . وهذه الظاهرة العلمية تشكل إحدى الصعوبات الشائكة في عملية الاتصال ، أو تبادل المعلومات على الصعيدين القومي والعالمي . ومن هنا كان لا بد من توحيد المصطلحات توحيداً معيارياً ينبني على أساس الاتفاق على المفاهيم وأنظمتها (أو بعبارة أخرى على المعاني وحقولها الدلالية) . ومن أجل ذلك يقوم المتخصصون بدراسات مقارنة للمعاني المختلفة للمفاهيم وأنظمة المفاهيم في اللغات المختلفة.

وتضطلع بمهمة التوحيد المعياري للمصطلحات مؤسسات وطنية على المستوى القومي كأكاديميات العلوم أو المجامع اللغوية ، أما المستوى العالمي فتقوم (المنظمة العالمية للتوحيد المعياري) في جنيف بهذه المهمة.

ويعني التوحيد المعياري بصورة عامة تخصيص مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ، وذلك بالتخلص من الترادف ، والاشتراك اللفظي وكل ما يؤدي إلى الغموض أو الالتباس في اللغة العلمية والتقنية .

يتم التوحيد المعياري بالخطوات الآتية:

١- تثبيت معاني المصطلحات عن طريق تعريفها.

٢- تثبيت موقع كل مفهوم في نظام المفاهيم طبقاً للعلاقات المنطقية أو الوجودية بين المفاهيم

٣-تخصيص كل مفهوم بمصطلح واضح يتم اختياره بدقة من بين المترادفات الموجودة.

٤- وضع مصطلح جديد للمفهوم عندما يتعذر العثور على المصطلح المناسب من بين المترادفات الموجودة.

ولقد ساعدت أبحاث النظرية العامة للمصطلحات على التوصل إلى مبادئ أساسية تحكم وضع المصطلحات .

ومن هذه المبادئ مثلاً :

- مبدأ الانطلاق من المفاهيم والعلاقات القائمة بينها بدلا من الانطلاق من المصطلحات للوصول إلى المفاهيم.

- مبدأ الاقتصاد في اللغة عند وضع المصطلحات تحقيقاً للسهولة في الأداء و الاستيعاب .

- مبدأ الأخذ بالاستعمال اللغوي وما جرى عليه العرف من المصطلحات ، وعدم تغييرها إلا لأسباب وجيهة قوية.

وهناك وسائل لفظية ، وصرفية ، ودلالية تسخدمها اللغة من أجل توفير المصطلحات التي تعبر عن المفاهيم العلمية والتقنية الجديدة . وهذه الوسائل هي: الاشتقاق ، والمجاز ، والنحت ، والترجمة ، والتعريب .

ولكل وسيلة مجال معين تصلح في أكثر من غيرها وشروط تقتضي استعمالها دون غيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن اللغة العربية تعد من أقدر اللغات على وضع المصطلحات وتوليدها واشتقاقها ونحتها وتطويرها ، وذلك للعلاقة القائمة بين الصيغ الصرفية العربية والمفاهيم العامة في الوجود. فمثلاً وزن(فِعالة) يدل على الحرفة أو شبهها مثل نجارة وسباكة وحدادة ، ووزن (فُعال)

يدل على المرض مثل: صداع ، وكساح ، وسعال . ووزن (فعلان) يدل على تقلب واضطراب مثل: غليان .

وعلى الرغم من هذه القدرة للغة العربية على مواكبة المصطلحات ، واعتزازنا بها بوصفها أقدم اللغات العالمية ،وأثراها لفظاً ، وأدقها عبارة ، فإننا نعترف بأنها تواجه مشكلة مصدرها قصور وارتباك في مضمار المصطلحات العلمية والتقنية . وما زال عدد كبير من المعاهد العلمية في الوطن العربي يستعمل لغة أجنبية كالانجليزية أو الفرنسية أو الايطالية لغة

لتعليم العلوم ، والهندسة ، والطب . ويمكن أن نعزي النقص في المصطلحات العلمية والتقنية في الوطن العربي إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي:

١- خلال أربعة قرون من الحكم العثماني والسيطرة الأوروبية على البلاد العربية ، لم تستخدم اللغة العربية في الإدارة أو التعليم ، ففقدت شيئاً من استمراريتها ونموها في هذين المجالين.

٢- في تلك الفترة الطويلة ، وقبيل نهضتنا العلمية المعاصرة ، لم تكن هنالك

اختراعات أو اكتشافات أو أبحاث علمية رصينة في الوطن العربي لكي تسبغ مصطلحات عربية على المخترعات أو المكتشفات ، ونحن نعلم أن المصطلحات العلمية والتقنية يضعها المخترعون والمكتشفون والعلماء والباحثون.

٣- إن تدفق المصطلحات العلمية والتقنية الجديدة كل يوم من الدول الصناعية يجعل من العسير على العربية مجابهتها واستيعابها بالسرعة اللازمة إذ تقدر هذه المصطلحات الجديدة بخمسين مصطلحاً يوميا.

كل هذه الأسباب وغيرها تجعل من المصطلح العلمي مشكلة تنوء بثقلها على المشتغلين بالتخطيط اللغوي في وطننا العربي.

التوثيق في المصطلحية:

نعني بالتوثيق في حقل المصطلحية تجميع المعلومات المتعلقة بالمصطلحات وتسجيلها ومعالجتها ، ونشرها. ويتناول التوثيق ثلاثة أصناف من المعلومات المتعلقة بالمصطلحات وهي:

١- توثيق مصادر المصطلحات ٢- توثيق المصطلحات ٣- توثيق المعلومات عن المؤسسات المعجمية والمصطلحية.

١- توثيق مصادر المصطلحات:

هذا النوع من التوثيق يقدم خدمات لا يستغنى عنها العاملون في حقل المصطلحات من باحثين ومعجميين ، فهو يزودهم بالمعلومات

الببليوغرافية : عنوان المصدر ، واسم مؤلفه ،واسم الناشر ،ومكان النشر ،وتاريخه ، وعدد الأجزاء ، والطبعة ،وترتيب المصدر في السلسلة إن كان جزءاً من سلسلة من المنشورات ، وأهم مصادر المصطلحات ما يأتي:

١- أدلة المبادئ التي تحكم وضع المصطلحات وتوحيدها

٢-معاجم المصطلحات الموحدة والمصطلحات العامية والتقنية في الميادين المتخصصة المختلفة

٣- الكتب التي تبحث في علم المصطلح

٤-المجلات المتخصصة

٥- المقالات والأبحاث المنشورة

ويمكن أن تنشر هذه المعلومات في كتب أو قوائم ، كما يمكن أن تحفظ على أشرطة ممغنطة.

ومن أهم المنجزات في توثيق مصادر المصطلحات : ببليوغرافية المعاجم

العلمية والتقنية المتخصصة التي أعدها الأستاذ " فيستر" ونشرت اليونسكو المجلد الأول منها سنة ١٩٥٥م والثاني سنة ١٩٥٩م .

وفي اللغة العربية نشر الأستاذ عبد الرحيم الجلبي "ببليوغرافيا الترجمة والمعاجم للوطن العربي" (بغداد : دار الجاحظ ، ١٩٧٩م) .

كما أعد المؤلف بالاشتراك مع الأستاذ جواد حسني ببليوغرافيا المعاجم المتخصصة نشرت في مجلة (اللسان العربي) في المجلد العشرين.

٢- توثيق المصطلحات:

والنوع الثاني من أنواع توثيق المعلومات المتعلقة بالمصطلحات هو توثيق المصطلحات ذاتها ، وجميع الحقائق الضرورية عنها، أو بعبارة أخرى جمع وتسجيل وتحليل المعلومات المصطلحية المتعلقة بالمفهوم العلمي والمصطلح الذي يعبر عنه ، وتعريفه ، والسياق الذي ورد فيه ، والمصدر الذي أستقيت المعلومات منه، وقيمة المصطلح(أي إذا كان موحدا ، أو مشتقاً عليه ، أو مفضلا، أو مقترحا، الخ)

ينقسم توثيق المصطلحات من حيث الوسيلة المتبعة إلى ثلاثة أنواع:

١- توثيق المصطلحات يدوياً وذلك باستخدام البطاقات أو الجذاذات التي ترتب في مجلدات

٢- توثيق المصطلحات ميكانكياً باستخدام (الميكروفيلم) و(الميكروفيش)

٣-توثيق المصطلحات الكترونياً باستخدام الحاسب الالكتروني في إنشاء بنوك المعلومات(سيكون لنا حديث مفصل عن بنوك المعلومات في المحاضرات اللاحقة).

٣- توثيق المعلومات عن المؤسسات المعجمية والمصطلحية:

يحتاج العاملون في حقل المصطلحات إلى المؤسسات العامة في ذات الحقل على المستويات الوطنية والقومية والعلمية ، وإلى معرفة المشروعات المعجمية والمصطلحية التي تقوم بها تلك المؤسسات ليسهل عليهم تبادل الخبرات والمعلومات والتعاون فيما بينهم توفيرا للوقت واقتصادا في النفقات ، ولهذا أصبح من الضروي توثيق المعلومات الآتية:

١-أسماء المؤسسات العلمية والمهنية والاتحادات التي تعنى بالمصطلحات

٢-أسماء خبراء المصطلحات وعناوينهم والمؤسسات التي يعملون فيها

٣- المشروعات المعجمية والمصطلحية الجارية منها والمستقبلية والمشرفون عليها .

المحاضرة الثامنة

مشكلات وضع المصطلحات وتوحيدها في الوطن العربي

سيكون محور الحديث في هذا المحاضرة عن

المشكلات اللغوية والمشكلات التنظيمية:

المشكلات اللغوية:

إن المشكلات اللغوية التي تواجه عملية توحيد المصطلحات العلمية في الوطن العربي تنقسم إلى نوعين:

أولاً: مشكلات ناتجة عن اللغة العربية

ثانياً: مشكلات ناتجة عن لغة المصدر ، أي اللغة الأجنبية التي تستقي منها لغتنا العربية هذه المصطلحات.

أولاً: المشكلات الناتجة عن اللغة العربية:

إن العربية أقدم اللغات الحية في العالم . وعلى الرغم من أن قِدم العربية له فوائده، فإنّ له في الوقت ذاته مشكلاته . ومن هذه المشكلات ما يأتي:

١- الازدواجية:

تعاني اللغة العربية ظاهرة لغوية تعانيها لغات كبرى أخرى . وقد تصدى اللغوي الأمريكي المستعرب " فرغسون" لدراسة هذه الظاهرة في أربع لغات خلُص إلى تعريف الازدواجية بأنها:

" وضع مستقر نسبياً توجد فيه ، بالاضافة إلى اللهجات الرئيسة للغة (التي قد تشمل على لهجة واحدة أو لهجات إقليمية متعددة) لغة تختلف عنها ، وهي مقننة بشكل متقن(إذ غالبا ما تكون قواعدها أكثر تعقيداً من قواعد اللهجات) وهذه اللغة بمثابة نوع راقٍ ، تستخدم وسيلة للتعبير عن أدب محترم، ويتم تعلُّم هذه اللغة عن طريق التربية الرسمية ، ولكن لا يستخدمها أي قطاع من الجماعة في أحاديثه الاعتادية"

وفي الوطن العربي ، توجد عدة لهجات اجتماعية واقتصادية وجغرافية بجانب اللغة العربية الفصحى. وبصورة عامة تعدّ هذه اللهجات مفهومة ، وتعد اللغة الفصحى من عوامل التوحيد في الوطن العربي لغوياً واجتماعياً.

غير أن وجود لهجات أخرى يؤدي إلى تداخل بين هذه اللهجات واللغة الفصحى .

فلو فرضنا أن لدينا : اللهجة (أ) ، واللهجة (ب) بالاضافة إلى اللغة الفصحى .سيكون نيجة هذا التداخل اللغوي ما يأتي:

١- ما تنفرد به اللهجة (أ) ٢- ما تنفرد به اللهجة (ب) ٣- ما تنفرد به الفصحى٤- ما هو مشترك بين اللهجة (أ) و(ب)

٥-ما هو مشترك بين اللهجة (أ) والفصحى٦- ما هو مشترك بين اللهجة (ب) والفصحى

٧- ما هو مشترك بين اللهجة(أ) واللهجة(ب) والفصحى.

وعلى الرغم من أن الفصحى هي لغة العلم والأدب ، وهي اللغة الوحيدة التي يُدون بها تراث الأمة وتُصاغ فيها المصطلحات العلمية والتقنية ، إلاأنّ المعجمي أو المؤلف قد لا يعثر على مقابل بالعربية الفصحى لأحد المصطلحات فيضطر إلى استعمال مقابل من لهجته الإقليمية . وقد يكون هذا المقابل غير مفهوم للناطقين باللهجات الأخرى، لأن الكلمات العامية لا تتمتع بالثبات الدلالي النسبي الذي تتميز به نظيراتها الفصيحة . فالكلمات العامية تختلف مدلولاتها من مكان لآخر، ومن زمان لآخر ، بصورة أسرع وأكبر.

٢- تعدد اللهجات الفصحى:

إلى جانب اللهجات العامية في الوطن العربي ، توجد لهجات فصيحة تختلف فيما

على جميع المستويات اللغوية : الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية. بيد أنَّ الفروق بين اللهجات الفصيحة طفيفة لا تقارن بالفروق بين اللهجات العامية التي تفوقها كماً وكيفاً، وقد تنبه اللغويون العرب منذ القديم إلى وجود هذه اللهجات الفصيحة وكتبوا فيها.ويستطيع غير المتخصص أنّ يلحظ الفروق الصوتية واللفظية بسهولة إذا استمع إلى نشرة أنباء واحدة تُذاع من إذاعات بغداد ، والقاهرة ، والرباط ، إذ يختلف المذيعون في تلفظ الأصوات (كصوت الجيم مثلاً) ، وفي وضع النبر على المفردات ، وفي تنغيم الجمل ، كما يختلف محرر هذه النشرات الإخبارية في اختيار المفردات والتعابير بصورة مضطردة ، على أنّ هذه الفروق لا تؤدي إلى حجب المعنى عن المستمع العربي مطلقاً .

وفي مجال المصطلحات العلمية والتقنية ، ينصب اهتمامنا على الفروق اللفظية بين اللهجات الفصيحة . فعندما يضع عالم مصري مصطلحات علمية أو تقنية ، فإنه قد يختار كلمة تستعمل في الفصحى المصرية ، في حين يقوم عالم جزائري بوضع مقابل آخر للمفهوم نفسه مُستخدماً كلمة تُستعمل في العربية الفصحى الجزائرية . ومن هنا نجد أنفسنا أمام ازدواجية غير مرغوب فيها . وقد تؤدي هذه الازدواجية إلى صعوبة في فهم المطبوعات العلمية الصادة في بلد عربي ما.

٣- ثراء العربية بالمترادفات:

تُعد العربية من أغنى اللغات العالمية بالمترادفات . ولعل تعدد أسماء الجَمَل والسيف والجواد من الأمثلة المعروفة للجميع. ويمكن تفسير هذه الظاهرة بعمر اللغة العربية المديد الذي أتاح للألفاظ والمدلولات القديمة أن تعيش جنباً إلى جنب مع الألفاظ والمدلولات الحديثة . كما أن اللغة العربية هي أداة تعبير وتفكير لعدد كبير من الأقوام والشعوب المختلفة في أصقاع متباينة من العالم.

ومن نافلة القول أن تكون للمترادفات مزية في الكتابة الأدبية ، إذ يستطيع الكتّاب أن يعبروا بواستطتها عن المعاني المتباينة ، وظلالها الهامشية ويزاوجوا بين المفردات ليرسموا صوراً أدبية متناسقة الألوان رشيقة الخطوط . ولكن المترادفات تعد نعمة ونقمة في آن واحد في مجال المصطلحات العلمية والتقنية . فهي نعمة إذا استُعملت للتفريق بين المفاهيم المتقاربة ، وهي نقمة إذا وُضع عدد منها مقابلاً للمفهوم التقني الواحد ، إذ إنّ ذلك سيؤدي إلى اختلاف الاستعمال وتعدده.

ومما يؤسَف له أنّ المترادفات العربية قد استُعملت في معظم الأحيان بدون تقييد أو تحديد في الدلالة على المفاهيم العلمية . ففي مشروع لمعجم عربي موحّد لمصطلحات الحاسبات الآلية ، أعدته المنظمة العربية للعلوم الإدارية بجامعة الدول العربية بالاستناد إلى ثلاثة مسارد أعدت في بغداد والقاهرة والرباط نجد أمثلة عديدة من المترادفات التي استعملت للدلالة على المفهوم التقني ذاته . فمثلاً نجد مقابل المصطلح الإنجليزي(gap) المترادفات العربية الثلاثة : فجوة ، و فسحة ، وفرجة . وجميع هذه المترادفات صحيحة من حيث معناها الأساسي.

ثانيا: المشكلات الناتجة عن لغة المصدر:

إنّ بعض صعوبات وضع المصطلحات العلمية والتقنية في الوطن العربي ليس ناتجاً عن مشكلات اللغة العربية ، بل متأصلاً – في حقيقة الأمر- في اللغة أو اللغات الأجنبية التي تستقي منها لغتنا المصطلحات العلمية والتقنيّة . وسأطرح فيما يأتي بعض المشكلات التي تندرج في هذا الباب.

١- تعدد مصادر المصطلحات التقنية:

تستخدم اللغةُ الفرنسية لغة ثانية في أقطار المغرب العربي . ولهذا فهي

مصدر المصطلحات هناك . أما في أقطار المشرق العربي فإن الإنجليزية هي التي تقوم بذلك الدور . وعلى الرغم من أن اللغتين الإنجليزية والفرنسية تَستعملان كثيراً من المصطلحات التي تشتمل على أصول إغريقية ولاتينية مشتركة ، فإنهما تنتميان إلى فصيلتين لغويتين مختلفتين ، وتسخدمان وسائل متباينة في التعبير.

ولهذا فإن استخدام لغتين أجنبيتين مختلفتين مصدراً للمصطلحات التقنية في الوطن العربي تنتج عنه صعوبات تتمثل فيما يأتي:

- عندما تُعطي الإنجليزية والفرنسية كلمتين مختلفتين للشيء الواحد أو المفهوم الواحد ، وتلجأ العربية إلى اقتراض المصطلح مرتين ، مرة من الإنجليزية ، وأخرى من الفرنسية فإننا سننتهي إلى إزداوجية في المصطلح ، أي إلى مصطلحين عربيين يدلان على الشيء ذاته .
- عندما يوجد مصطلحان من فصيلة اشتقاقية واحدة باللغة الإنجليزية ويُترجمان إلى العربية ، فإننا قد نحصل على مصطلحين عربيين ينتميان إلى فصيلة اشتقاقية واحدة كذلك.

٢- ازدواجية المصطلح في لغة المصدر:

حتى لو اقتصر العلماء العرب على لغة مصدر واحدة ، فإنّ ازدواجية المصطلح الواحد في اللغة العربية قد تنجم عن ازدواجية المصطلح في لغة المصدر. ففي حالة الإنجليزية ، مثلاً ، قد يستعمل الأمريكيون مصطلحاً غير الذي يستعمله زملاؤهم البريطانيون للدلالة على المفهوم الواحد.

فإذا استعمل اثنان من المترجمين العرب كتابين في موضوع واحد ، أحدهما بريطاني والآخر أمريكي كمصدر للمصطلحات ، فإنهما قد يضعان مقابلين عربيين مختلفين للمفهوم الواحد.

٣- الترادف والاشتراك اللفظي في لغة المصدر:

يشكل الترادف والاشتراك اللفظي في لغة المصدر صعوبة أخرى من صعوبات نقل المصطلحات العلمية والتقنية إلى اللغة العربية . ففي حال المترادفات ، قد لا يدرك المترجم أن اللفظين مترادفان أو أن اللفظين يترجمهما مترجمان مختلفان. ومن هنا تحث الازدواجية في المصطلح العربي .

ومن ناحية أخرى ، فإن الاشتراك اللفظي في لغة المصدر قد يؤدي إلى ترجمة المصطلح الواحد بمقابلين عربيين مختلفين ، حيث يأخذ كل مترجم بمعنى معين من معاني اللفظ المشترك ، خاصة إذا لم يكن المترجمون على علم بالمعنى المراد.

المشكلات التنظيمية:

إن النوع الآخر من مشكلات توحيد المصطلحات التقنية في الوطن العربي هو ما أُطلق علية اسم المشكلات التنظيمية ، وتندرج تحت هذا النوع ثلاث مشكلات:

١- تعدد واضعي المصطلحات في الوطن العربي

٢-إغفال واضعي المصطلحات التراث العلمي العربي

٣-عدم اختبار قبول الجمهور للمصطلح الموضوع

١- تعدد واضعي المصطلحات في الوطن العربي:

حيث يمكن إجمال جهات وضع المصطلحات العربية بالمؤسسات الآتية:

- المجامع اللغوية والعلمية العربية جامعة الدول العربية ومنظماتها المختلفة
- الاتحادات المهنية العربية ، مثل : اتحاد الأطباء العرب ، واتحاد المهندسين العرب...الخ
- الجامعات والكليات ومعاهد التعليم العالي
- منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة
- دور النشر ،والمؤلفون ، والمعجميون الدوريات من صحف ومجلات مؤسسات علمية أخرى

ولا شك أن تعدد هذه الجهات يؤدي إلى صعوبة توحيد المصطلح.

٢- إغفال التراث العلمي العربي:

لقد وضع العلماء والمخترعون والمكتشفون والباحثون المسلمون آلاف المصطلحات العلمية والتقنية باللغة العربية ، ولكن هذه المصطلحات العربية ليست معروفة للباحثين المعاصرين وذلك لأسباب كثيرة ، منها الانقطاع بين التراث والمعاصرة ، ومنها أن معظم كتب التراث ما زالت مخطوطة ولم تنشر بعد .

٣- عدم اختبار قبول المصطلحات الجديدة:

هل تحظى المصطلحات العلمية والتقنية الجديدة بقبول الجماهير وإقبالها على استعمالها ، فمعظم المصطلحات الموضوعة قد تبقى حبرا على ورق أي في بطون المعاجم والكتب ، على حين يستخدم الناس كلمات غيرها ويمكن رد هذه الظاهرة إلى أسباب عديدة أهمها:

* يحدث أن الجمهور يستعملون فعليا مصطلحاً يفي بالغرض ولكن واضعي المصطلحات ليسوا على علم به أو أنهم أهملوه لسبب أو لآخر وبعبارة

أخرى :إن المعجميين لم يجروا مسحاً لما هو مستعمل فعلاً من المصطلحات.

* إن مصطلحات المعجميين تبقى في بطون الكتب ، وهذه الكتب لا تحظى بالتوزيع والانتشار وهكذا يستمر الجمهور في استخدام كلمات مقترضة على غير نظام

المحاضرة التاسعة
صناعة المصطلح

يتفق علماء اللسانيات على أنّ من خصائص اللغة بوجه عام قدرتها على التطور والنمو، وذلك باستخدام وسائل صرفية ونحوية لتوليد ألفاظ ومدلولات وتراكيب لغوية جديدة للتعبير عما يستجد من حاجات ومفاهيم في المجتمع . وإذا علمنا أنّ اللغة العربية هي أطول اللغات العالمية عمراً ، وأثراها لفظاً ، وأقدرها على النمو اللفظي والدلالي لما تتحلى به من خصائص اشتقاقية فريدة ، تأكد لنا أنَّ بوسع لغتنا العربية أن تعبر عن سيل المفاهيم العلمية والتقنية الجديدة المتدفق باستمرار .وليست هذه المرة الأولى التي تواجه فيها اللغة العربية تدفقاً مفاجئاً من مفاهيم إنسانية وعلمية لم تعهدها من قبل، بل حدث أكثر من مرة في تاريخها، فقد جاء الإسلام بمفاهيم فلسفية ودينية واقتصادية واجتماعية وعلمية جديدة ، واستجابت اللغة العربية لهذه المفاهيم بتوليد المصطلحات التي تعبر عن هذه المفاهيم كالصلاة ،والوضوء ،والزكاة ،والخلافة والإمامة ،والحضانة ،والنفقة وغيرها ، وهي مصطلحات لم توجد في اللغة العربية من قبل بمدلولها الجديد . وفي العصر الأموي أمر الخليفة عبد الملك بن مروان بتعريب الدواوين التي كانت بيزنطية في الشام وفارسية في العراق . وسرعان ما جادت العربية بمصطلحات جديدة في الإدارة والسياسة والاقتصاد . فظهرت ألفاظ جديدة كالدينار والدرهم والبريد والديوان وغيرها. وفي العصر العباسي أنشأ الخليفة المأمون بن هارون الرشيد دار الحكمة ببغداد لتنسيق عملية فلسفة الإغريق والهنود والفرس وعلومهم وآدابهم إلى اللغة العربية . وسرعان ما زخرت اللغة العربية بمصطلحات جديدة في الفلسفة والمنطق والرياضيات والكيمياء ، وغيرها ، وفي عصور ازدهار الحضارة العربية الإسلامية كانت اللغة العربية تُزَوِد العلماء المسلمين دوماً بالمصطلح الملائم للتعبير عن مخترعاتهم ومكتشفاتهم ونظرياتهم في العلوم والفنون. وفي كل مرة تلجأ العربية إلى الوسائل اللغوية المقننة الخاصة بالتطور اللغوي وصناعة المصطلح ونموه: ويمكن تلخيص هذه الوسائل بما يأتي:

الاشتقاق – النحت - التعريب

مقدمة : التوليد في اللغة العربية:

تدل ألفاظ اللغة على المفاهيم التي يتداولها الناطقون بتلك اللغة. ولكن عندما يظهر مفهوم جديد لم يكن معروفاً من قبل فإن اللغة قادرة على إيجاد لفظ يعبِّر عن ذلك المفهوم . ويصطلح على عملية إيجاد ذلك اللفظ باسم "التوليد" أو " الوضع" ويمثل كل من هذين المصطلحين استعمالاً مجازياً من ولادة الطفل الجديد، كما لوكانت اللغة امرأة ولوداً ، أبناؤها الألفاظ وبناتها الكلمات . وهكذا فإنه يمكن القول : إن كلمات اللغة على نوعين: كلمات مألوفة في اللغة اكتسبناها في طفولتنا وأثناء تعلُّمنا ، وكلمات مولدة بدافع الحاجة والضرورة ، ويطلق على هذه الكلمات المولدة أحياناً اسم " المُحَدَثة".

أنواع التوليد:

يقسم بعضهم التوليد إلى أربعة أنواع هي:

أ- التوليد الصوتي

يتم التوليد الصوتي بمحاكاة الأصوات لوضع اسم جديد ، كما هو الحال في إطلاق عدد من اللغات الأوروبية اسم "كوكو" على طائر معين.

وهذا الاسم جاء نتيجة لمحاكاة صوت الطائر. ويمكن أن نعد من هذا الباب في اللغة العربية، اسم "تأتأة" التي تشير إلى تلعثم المتكلم وتكراره حرف التاء عند النطق، فالفعل "تأتأ" هو محاكاة صوتية لظاهرة التلعثم وتكرار حرف التاء.

ب- التوليد النحوي:

يتم التوليد النحوي بإحداث كلمة جديدة من أصول لغوية قائمة على وزن صرفي معلوم، أو بضم كلمتين مألوفتين إلى بعض لإحداث لفظ جديد يدل على معنى جديد ، مثل ضم الكلمتين " بعد" و"ظهر" لصياغة اسم "بعد الظهر" أو مثل ضم كلمتي "ربة" و"بيت" لتوليد اسم "ربة البيت" .

ج- التوليد الدلالي(المجاز):

هو نقل اللفظ من معناه الأصلي إلى معنى جديد ، كما في استخدام " عنق الزجاجة" ليدل على " المنفذ الضِّيق للمرور" أو " الموقف المحرج" ويسميه بعضهم بالنقل المجازي أو المجاز.

د- التوليد بالاقتراض: هو اقتراض لفظ من لغة أخرى للدلالة على مفهوم جديد ، ولا يعده بعضهم من التوليد لأن اللفظ وُلِّدَ في لغة أخرى بإحدى صور التوليد الثلاث السابقة ، ولم تلده اللغة المقترضة .

أولاً: الاشتقاق:

الاشتقاق هو صياغة لفظة من لفظة أخرى على أن يكون هناك تناسب بين اللفظ والمعنى . فمن مصدر الكتابة مثلاً يشتق الفعل الماضي"كتب" ، والفعل المضارع"يكتب" ، واسم الفاعل "كاتب"، واسم المفعول"مكتوب" ، وهكذا. ويقسم الصرفيون الاشتقاق إلى :

أ- اشتقاق صغير:

وهو الذي تكون فيه جميع المشتقات متفقة في ترتيب حروفها الأصلية ، ففي المثال السابق تظهر الحروف (ك ،ت ، ب) ح

بالترتيب نفسه في جميع المشتقات ، فلا تسبق التاء الكاف ولا الباء التاء .

ب- اشتقاق كبير(يسمى القلب):

وهو الذي يكون فيه بين الكلمتين الأصلية والمشتقة تناسب في اللفظ والمعنى دون الاتفاق بينهما في ترتيب الحروف الأصلية كاشتقاق (جبذ) من (جذب) . ويمكن القول: إن الاشتقاق الأكثر إنتاجية وفاعلية في النمو المصطلحي هو الاشتقاق الصغير .

وتكمن أهمية الاشتقاق في أنه وسيلة مهمة من وسائل تنمية اللغة والتعبير عن المفاهيم الجديدة بتوليد كلمات جديدة من كلمات موجودة. فالمعاجم لا تضم جميع مفردات اللغة الموجودة والممكنة الوجود ، وإنما تقتصر على بعض المستعمل فعلاً. ونظراً لأن المفاهيم لا متناهية في الوجود ، فإن التعبير لغوياً يحتاج إلى وسيلة لسانية نستطيع بواسطتها أن نولِّد ألفاظاً لا متناهية من أصول اللغة المحدودة .

والوسيلة الأساسية للقيام بذلك في اللغة العربية هي الاشتقاق . فهو يؤدي إلى تنويع المعنى الأصلي ويضفي عليه خواص جديدة كالمبالغة ، والمطاوعة ، والتعدية ، والطلب ،وغيرها من العلاقات المنطقية والوجودية بين المفاهيم

المختلفة . فالكلمة المشتقة من أخرى تحتفظ بالمعنى الأساسي للكلمة الأصلية مع زيادة تفيد خاصية دلالية إضافية. فالفعل (كتب) يدل على الكتابة ، ويشتق منه الفعل (استكتب) الذي يدل على طلب الكتابة .

ثانياً: النحت:

هو انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر على أن يكون تناسب في اللفظ والمعنى بين المنحوت والمنحوت منه . مثل المنحوت "البرمائي "من البر و الماء، و"القروسطي " من القرون الوسطى ،و"الزمكان" من الزمان والمكان . ويختلف اللغويون العرب حول مكانة النحت في العربية ودوره في تطويرها وأهميته في نمو مصطلحاتها .

أ- منهم من يرى أن العربية عرفت النحت منذ القديم وأفادت منه وأن عدداً من مفرداتها الوظيفية مثل :"ليس" و"لكن" و"كأن" وغيرها ألفاظ منحوتة ، وأنه لابد من استخدام النحت خاصة في نقل المصطلحات الأجنبية التي تشمل على السوابق واللواحق مثل: "لاسلكي" " لامائي" وغيرهما.

ب- منهم من يرى أن اللغة العربية ذات خصائص اشتقاقية وليست تركيبية كما هو الحال في اللغات الهندو-أوروبية وليس للنحت إلا دور ضئيل في تاريخها الطويل والألفاظ المنحوتة محدودة في عددها واستعمالها مثل: "البسملة" من بسم الله الرحمن الرحيم ، و " الحمدلة" من الحمد لله ، و"عبشمي" من عبد شمس، ويرون عدم التوسع باستعماله في توليد المصطلحات الجديدة لأنه يتنافى مع الذوق العربي ولأن المنحوت يطمس معنى المنحوت منه . وعلى كل حال فإن المجامع اللغوية في الوطن العربي أجازت النحت عندما تلجئ الضرورة إليه.

أنواع النحت في اللغة العربية:

أ- النحت الفعلي:
وفيه يُنتزع من الجملة فعل يدل على النطق بها أو على

مضمونها كما في : "حمدل" المنتزعة من الحمد لله ، و"حوقل" المأخوذة من لا حول ولا قوة إلا بالله .

ب- النحت النسبي:
وفيه يُنتسب شخص أو شيء إلى مكانين ، كما في: "طبرخزي" التي تشير إلى النسبة إلى بلدتي طبرستان وخوارزم معاً، أو ينسب إلى اسم مكان أو قبيلة مركب تركيبا إضافيا مثل " عبشمي" المنحوتة من عبدشمس.

ج- النحت الوصفي:

وفيه تنتزع من كلمتين صفة تدل على معناهما ، كما في : "صلدم" وهو شديد الحافر المنحوتة من "صلد" "صدم"

د- النحت الاسمي:

وفيه ينتزع اسم من كلمتين كما في: "جلمود" المنحوتة من جلد وجمد ومثل "حَبْقَر" للبرد المنحوتة من حب وقر.

أصل الكلمات المنحوتة:

١- كلمة أجنبية + كلمة أجنبية : كما في كلمتي "تلغراف" و"تلفون" اللتين دخلتا اللغة العربية عن طريق الاقتراض والتعريب .

٢- كلمة عربية+كلمة عربية :كما في "زمكاني" المنحوتة من زماني ومكاني

٣- كلمة عربية +كلمة أجنبية : كما في "كهرمغناطيسي" المنحوتة من كهرباء التي عرفتها العربية قبل النهضة ، ومغناطيسي المقترضة.

شروط النحت:

١- مراعاة أوزان العربية.

٢-مراعاة الانسجام بين حروف الكلمة المنحوتة

طريقة النحت:

من خلال أمثلة النحت نلاحظ ما يأتي:

١- عدم التقيد بأخذ الكلمة المنحوتة من جميع كلمات الجملة المنحوت منها.كما في " هيلل" منحوتة من جملة (لا إله إلا الله)

٢- عدم التقيد بأخذ عدد من الحروف من كل كلمة ففي حين أخذت كلمة "مَشْألَ" حرفا واحدا من كل كلمة من جملة (ما شاء الله) نجد أن كلمة "حَسبلَ" أخذت ثلاثة حروف من الكلمة الأولى وحرفا واحدا من الكلمة

الثانية من جملة (حسبي الله). أما كلمة "مشكن" فلم تأخذ أي حرف في لفظ الجلالة في جملة (ما شاء الله كان)

٣- عدم التقيد بترتيب الحروف الأصلية للجملة المنحوت منها مثل "طبلق" المأخوذة من جملة (أطال الله بقاءك)

٤- عدم الالتزام بالحركات والسكنات الأصلية مثل"سَبْحَلَ" المنحوتة من (سبحان الله).

المحاضرة العاشرة

صناعة المصطلح

التعريب:

على الرغم من أنّ للفظ (التعريب) عدة دلالات في الاستعمال اللغوي الحديث والقديم ، فإنه في المصطلحية يعني:"نقل اللفظ الأجنبي إلى اللغة العربية دون تغيير ويسمى دخيلاً ، أو مع تغيرات معينة ينسجم مع النظامين الصوتي والصرفي للغة العربية ويسمى اللفظ في هذه الحالة "مُعرَّباً" . من أمثلة الدخيل : "الأوكسجين ، والنيتروجين، والتلفون" ومن أمثلة المعرَّب :"الفلسفة ،والبنج".ويطلق على التعريب بنوعيه أحياناً اسم الاستعارة ، وهي عملية عرفتها اللغات عموماً حينما يعمد الناطقون بلغة ما إلى استعارة ألفاظ من لغة أخرى عندما تدعو الحاجة إلى ذلك. وتطرأ على الألفاظ المستعارة تغييرات صوتية وصرفية لتنسجم مع بنية اللغة المستعيرة وتندمج فيها ، ويسهل الاشتقاق منها ، ولهذا فقلما يوجد الدخيل الصرف ، مما حدا بغير المختصين باطلاق لفظي الدخيل والمعرب على اللفظ المستعار واستخدام هذين اللفظين وكأنهما مترادفان.

قواعد تعريب المصطلح الأجنبي:

عند تعريب الألفاظ الأجنبية ، ينبغي مراعاة بعض القواعد التي وضعتها المجامع العربية وتضمنتها توصيات ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح مر ذكر هذه التوصيات في محاضرة مراكز البحوث في النظرية العامة لعلم المصطلح)(العلمي العربي ، وأهم هذه التوصيات:

١- ترجيح ما سهل نطقه في رسم الألفاظ المعربة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية ، فإذا وُجدت طريقتان لنطق الكلمة الواحدة باللغةالانجليزية ، مثلاً "تُليب" و"تيوليب" نختار النطق الأول لأنه أيسر.

٢- التغيير في شكله حتى يصبح موافقاً للصيغة العربية ومستساغاً. وقد يشمل هذا التغيير أصوات الكلمة أو صيغها أو كليهما ، ومن أمثلة ذلك:كلمة"فيلوسوفيا" اليونانية التي عُرِّبت بلفظ "فلسفة" على وزن "فعللة".

٣- اعتبار المصطلح عربيا يخضع لقواعد اللغة ، ويجوز فيه الاشتقاق والنحت ، وتسخدم فيه أدوات البدء والإلحاق مع موافقته للصيغة العربية.ومن أمثلة ذلك الكلمة المقترضة "تلفون" التي اشتق منها على وزن "فعلل": تَلْفَنَ يتلفن تلفنة .

٤- ضبط المصطلحات عامة ، والمعرَّب منها خاصة ، بالشكل حرصا على صحة نطقها ودقة أدائها.

التعريب ومشكلاته في الوطن العربي:

أولاً:الدلالات المختلفة للفظ التعريب:

بعد استقراء الاستعمال اللغوي الحديث للفظ التعريب وجدنا لهذه الكلمة أربع

دلالات رئيسة نجملها فيما يأتي مرتبة من الخاص إلى العام:

١- التعريب هو نقل الكلمة الأجنبية ومعناها إلى اللغة العربية كما هو دون تغيير فيها أو مع إجراء تغير وتعديل لينسجم نطقها مع النظامين الصوتي والصرفي للغة العربية لتتفق مع الذوق العام للسامعين ، ولتيسير الاشتقاق منها.وعند نقل اللفظ الأجنبي كما هو إلى اللغة العربية يسمى دخيلاً، وعند تغييره يسمى معرباً. ويطلق على هذه العملية برمتها الاقتراض اللغوي أو الاستعارة اللغوية

٢- التعريب هو نقل معنى اللفظ الأجنبي وهذا الاستعمال يسمى حقيقة ترجمة وليس تعريباً.

٣- التعريب هو استخدام اللغة العربية لغة للإدارة أو التدريس أو لكليهما . وقد استخدم لفظ التعريب بهذا المعنى مع إقدام الدول الأوربية وخاصة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا على استعمار البلاد العربية أو فرض الحماية والوصاية عليها. وقامت هذه الأقطار بفرض لغاتها في التدريس والإدارة .

وعندها بدأت المطالبة بإحلال اللغة العربية محل اللغات الأجنبية في المجالين المذكورين . وهكذا يصبح التعريب بهذا المعنى اختياراً أساسياً وحضارياً.

٤- التعريب هو اتخاذ قطر بأكمله اللغة العربية لغة حضارية له أي تصبح لغة التخاطب والكتابة السائدة فيه ، وتمثل الثقافة العربية الاسلامية .

وفي حقيقة الأمر استخدم التعريب بهذا المعنى في صدر الإسلام إبان الفتوحات الإسلامية ، والتعريب بهذا المعنى عملية تمت نتيجة لتظافر عوامل ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية

ثانيا: هل التعريب ضرورة:

رب قائل :لِمَ التعريب ألا نستطيع تدريس العلوم والمعارف بلغة عالمية تفتح لنا باباً واسعاً على التطور العلمي والتكنولوجي في العالم العربي، وتيسر لطلابنا دراستهم العالية في أوروبا وأمريكا ، وتسهل لأطبائنا ولمهندسينا الاطلاع على ما ينشر من أبحاث ودراسات في ميدان تخصصهم ، وغيرها من الفوائد المرجوة من استخدام اللغة الأجنبية. وحقيقة الأمر فإنّ للتعريب ضرورات سياسية واجتماعية واقتصادية وحضارية ونفسية وتربوية ولغوية.

١- فمن الناحية السياسية

لا يعد استقلال البلاد استقلالاً كاملاً ما لم تستكمل استقلالها الاقتصادي والثقافي ، ويكون ذلك باستخدام لغتها القومية في مؤسساتها.

٢- ومن الناحية الاجتماعية

تقوم اللغة القومية بوظيفة أداة الاتصال التي تربط بين أبناء الأمة الواحدة في حاضرها ، وبين أجيالها السابقة واللاحقة فاللغة القومية هي عنوان وحدة الأمة وتماسكها ،وليس من المعقول أن تقوم لغة أجنبية بهذا الدور لأنها

ستكون قاصرة على نخبة من الأمة وليس باستطاعة جميع أبناء الأمة على اختلاف مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية والفكرية اتقان هذه اللغة الأجنبية واستخدامها بطلاقة كأداة اتصال وتفاهم في جميع الأغراض الحياتية.

٣- ومن الناحية الاقتصادية

تتوقف خطط التنمية الاقتصادية على تفهم جميع قطاعات الشعب لها وتعاونهم في سبيل تنفيذها ، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال المؤسسات التعليمية والإعلامية كالصحافة والإذاعة والتلفزة وهذا يتطلب أساساً محو الأمية ، أي تعليم أبناء الشعب القراءة والكتابة وهي عملية صعبة تتطلب جهودا مركزة . ومعروف أن محو الأمية لا يتم باستخدام لغة أجنبية وإنما باستخدام اللغة الوطنية التي يستخدمها الناس وتشكل جزءا من ثقافتهم عليهم تعلمها.

٤- ومن الناحية الحضارية :

نعلم أن العرب حملة مشعل حضارة عالمية هي الحضارة الإسلامية ، ومن واجبهم تقديم العقيدة الاسلامية إلى العالم أجمع خدمة للإنسان في كل مكان ، وكانت إرادة الله عزوجل أن يتخذ الدين الإسلامي من اللغة العربية لغة أساسية له. وعليه فإن اختيار الله تعالى العربية لغة لدينه الحنيف. أضحى من واجب العرب تعليم العربية لغير الناطقين بها في كل مكان ، وكيف يستطيع العرب نشر العربية بين غيرهم إذا أهملوها في ديارهم واستخدموا لغة أجنبية في مدارسهم ومعاهدهم

٥- ومن الناحية النفسية:

أشار علماء النفس إلى أن تلقين الطفل العلوم والمعارف بلغة أجنبية يخلق فيه عقدة النقص والشعور بالانحطاط ، لإحساسه بأن اللغة التي يتحدث بها والداه ويتخاطب بها مجتمعه وامتلك ناصيتها ليست مؤهلة لتوصيل المعارف أو العلوم.وبالتالي فإن ثقافته التي تشكل اللغة أساسها ليست على قدم المساواة مع الثقافة الأجنبية التي تستعمل لغتها في التدريس.

٦- ومن الناحية التعليمية والتربوية:

ثبت بالخبرة والتجربة أن الطلبة الذين يتلقون المادة العلمية بلغتهم يستوعبونها بصورة أعمق مما لو تلقوها بلغة أجنبية ويتذكرونها لمدة أطول .

٧- ومن الناحية اللغوية:

فإننا نقضي على اللغة العربية بالجمود فيما إذا رفضنا استخدامها في تدريس العلوم والتقنيات ، فنمو اللغة وتطورها يسير وفقاً لقانون الاستعمال والإهمال المعروف والقائل"كل عضو يهمل يضعف ويضمر".

ثالثاً: معوقات التعريب في الوطن العربي:

إذا قارنا الوضع الحالي للتعريب بما كان عليه صبيحة استقلال الأقطار العربية لوجدنا أن هذه الأقطار خطت خطوات مهمة في تعزيز استقلالها الثقافي واستخدام لغتنا القومية، ولكننا نلاحظ أيضاً أن التعريب يعترضه معوقات ، وهذه المعوقات تتعلق بالمقومات الأربع الأساسية للعملية التربوية وهي:

١- الأستاذ ٢-الكتاب ٣- الطالب ٤-لغة التدريس.

ويمكن إجمال أهم هذه المعوقات بالآتي:

١- عدم وجود أطر وطنية معربة للقيام بتدريس الموضوعات باللغة العربية ، فقد عمدت السلطات الاستعمارية والفرنسية والانجليزية إلى عرقلة تكوين أطر وطنية لتبقى إدارة البلاد وتسيير شؤونها بيد المستعمر.ولم تسمح إلا بتكوين أطر وطنية ثانوية ، وهكذا لم يكن في مقدور البلاد المستقلة حديثا الدخول في مغامرة تعريب فوري لعدم وجود هذه الأطر الوطنية.

٢- النقص في الكتاب المدرسي، بل عدم وجود كتب مدرسية عربية لتدريس الموضوعات المختلفة في المراحل التعليمية المتباينة إبان استقلال البلاد، فالمواد كانت تدرس باللغة الأجنبية والمناهج المدرسية المعتمدة هي الأجنبية بعينها.

٣- من ناحية أخرى فإن الطالب غير المعرب يجعل من الصعب على المسؤول التربوي اتخاذ قرار بالتعريب الشامل ، لأن هذا الطالب لا يستطيع مواصلة التعليم عند تغيير لغته فجأة ، ولهذا فلابد من تبني التعريب من المراحل

التعليمية الدنيا إلى المراحل التعليمية العليا ، وهذا يتطلب تخطيطا ووقتا .

٤- لعل لغة التعليم كانت العامل الأساس في عرقلة التعريب وتبطيئها . فقد واجه العرب في القرن العشرين مشكلة توليد مصطلحات علمية وتقنية عربية لسيل المفاهيم الجديدة المتدفق . وكان تفاقم المشكلة ناجما أساساً عن عدم استخدام العربية في التعليم والتعلم لأكثر من أربعة قرون ، فضلاً عن التراجع العلمي الذي كانت تعانيه الأمة العربية وانعدام البحث العلمي وتوقف حركة الاختراع والابتكار والاكتشاف وحتى المصطلحات العلمية العربية التي كانت مستعملة بغزارة إبان ازدهار الحضارة العربية الإسلامية كانت قد اندثرت وأصبحت في عداد المفردات العربية المهملة.

المحاضرة الحادية عشرة

المصطلح والترجمة

العلاقة بين علم المصطلح والترجمة:

تتشابك العلاقة بين علم المصطلح ونظرية الترجمة كما تتشابك أغصان شجرة المعرفة المتنامية . ومما يزيد هذا التشابك كثافة وتعقيداً، أنّ كلا العِلمَين يستخدم اللغة هدفاً ومضموناً ووسيلة . فالتاريخ والجغرافية مثلاً، يستخدمان اللغة وسيلة فقط ، أما مضموناهما فهما مختلفان من حيث الأساس ، إذ تتكون مادة التاريخ الرئيسة من الزمان وأحداثه على حين تتشكل مادته من المكان وفضاءاته. كما أنه يمكن التفريق بين هدفيهما بسهولة . ولكن ، في حالة علم المصطلح والترجمة ، نجد أنّ هدفهما لغوي(وضع مادة لغوية جديدة) ،ومضمونهما لغوي(المادة اللغوية) ،ووسيلتهما لغوية (استخدام اللغة في التعبير عن المضمون) . وهذا يؤدي إلى كثير من التشابك بينهما مما يساعد على إشاعة مجموعة من الأوهام حولهما في أذهان كثير من غير المختصين. ومما زاد الطين بلة، أن علم المصطلح علم جديد النشأة، علة الرغم من أن توليد المصطلحات ذاتها بدأ منذ أن شرع الإنسان في استعمال اللغة أداة تواصل . ولقرون عديدة خلت، كان المترجمون هم الذين يتولون وضع مقابلات للمصطلحات الأجنبية التي يواجهونها أثناء عملهم في ترجمة الكتب. فشاع بين الناس أن المصطلحات يولدها المترجمون حتى بعد أن استقل علم المصطلح بذاته ، ونأى بنفسه عن الترجمة ، وصار نشاطاً مختلفاً يزاوله مصطلحيون لهم إعداد وخبرات تختلف عن تلك التي يتوفر عليها المترجمون. ويزداد الأمر غموضاً في أذهان المتعلمين في بلادنا العربية إذ يظنون أن المصطلحات العربية هي مجرد عربية ،أو تعريب للمصطلحات الأجنبية . ومما يؤكد ظنهم أن البلاد العربية لا تُنتِج المصطلحات حالياً ، وإنما تستوردها .

تطور علم الترجمة في وضع المصطلحات:

منذ أن بدأ الاحتكاك بين الجماعات البشرية المنظَّمة ، والترجمة شفهية كانت أم تحريرية تقوم بدورها بوصفها أداة للتواصل الإنساني .ولعل أقدم أجهزة الترجمة المؤطَّرة بمترجمين متخصصين مزوَّدين بمعاجم ثنائية اللغة وُجدت في الإمبراطورية البابلية في العراق قبل أكثر من ثلاثة آلاف سنة. ومنذ ذلك الحين والترجمة تُعدّ فناً يعتمد على حذق المترجم وتمكنه من اللغتين الناقلة والمنقول منها. واطلاعه على ثقافتيهما ، ومعرفته بموضوع النص المُترجم.

وفي حوالي منتصف القرن العشرين الميلادي أخذت المحاولات تتوالى لإخضاع الترجمة لمنهجية علمية ووضع نظريات خاصة بالترجمة . وقد شجع على ذلك ثلاثة تطورات:

١- التطور الذي أصاب علم اللغة بشكل عام ، ونظريات الدلالة بشكل خاص.

٢- ظهور نظرية الاتصال على أيدي باحثين أبرزهم "مورس" و"جورج ميلر"

٣- الاستعانة بالحاسوب في إجراء الترجمات الآلية وما يتطلب من منهجية وتنسيق وضبط.

وعلى الرغم من ظهور عدد من نظريات الترجمة في الشرق والغرب ، فإنه ما زال كثيرون يجادلون في أن الترجمة المنهجية أمر مستحيل ولهم وفي ذلك حججهم يقابلهم آخرون ممن يعتقدون بإمكان إنتاج هذا النوع من الترجمة وعدم

استحالتها . فالفريق الأول يؤكد الفروق البنيوية بين اللغات وعدم مطابقة بينها في النواحي الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والأسلوبية ، ولهذا يستحيل نقل النصوص من لغة إلى أخرى بصورة مضبوطة ، في حين يذهب الفريق الثاني إلى أن البشر جنس واحد وخبراتهم متشابهة ،ويمكن التعبير عنها باللغات المختلفة التي هي واحدة في بنيتها العميقة.

مستويات تلقي المترجم للمعنى:

تمر عملية تلقي المعنى التي يقوم بها المترجم بمستويات ثلاثة:

١- المستوى الأول، وهو الإدراك: وهذا الإدراك يكون إما بصرياً في حالة المترجم التحريري الذي يقرأ النص المكوّن من حروف أو رموز مكتوبة ، أو سمعياً في حالة المترجم الفوري الذي يسمع الكلام المكوّن من أصوات أو رموز مسموعة ، من خلال مرجعية المترجم الثقافية والمعرفية.

٢- المستوى الثاني، وهو التفكيك: الذي يقوم فيه المترجم باستخدام آليات لسانية ، شكلية ،ودلالية، لتحويل النص المكتوب أو المسموع إلى مفاهيم أو معانٍ ، جزءاً جزءاً.

٣- المستوى الثالث، وهو الفهم: الذي يتطلب تجميع عناصر النص بعد تفكيكه وإعادة بنائه لفهم مضمونه.

وفي مبحث الدلالة ، تطرقت نظريات الترجمة إلى طبيعة المعنى بتحليل العلاقة بين الكلمة والشيء والمفهوم أو بين الدال والمدلول والدليل . وبينت النظرية أن العلاقة بين الشيء واسمه علاقة اعتباطية غير ثابتة. وحتى لو تمكنا من تحديد معاني الكلمات وحصرها في معجم ، فإن ذلك لا يخدم المترجم كثيراً، لأن الترجمة تُعنى من حيث الأساس بنقل معنى النص، وليس معاني الكلمات المفردة من لغة إلى أخرى ، والنص لا يتشكل من قائمة مفردات فحسب وإنما من بنيات نحوية ودلالية وأسلوبية تنتظم فيها تلك المفردات. ولهذا فإن معنى النص لا يساوي بطريقة حسابية مجموع معاني المفردات المكونة له ، وعلاوة على ذلك فإن للكلمة الواحدة عدة معانٍ طبقاً للسياق الذي ترد فيه. ومن ناحية أخرى فإن الثقافات المختلفة لا تتفق في تقطيع الواقع أو وصف الكون ، ولما كانت اللغة هي التي تنقل كل مظاهر الحضارة ، فإن اللغات لا تتفق في دلالات مفرداتها وتراكيبها أو عدد تلك المفردات والتراكيب. ومن هنا قد لا نجد لكلمة ما أو تركيب ما في إحدى اللغات مقابلاً كاملاً أو جزئياً في لغة ثانية. ويزداد الطين بلة إذا كان الأمر يتعلق بترجمة نص شعري ، إذ لا يقتصر الأمر آنذاك على نقل الدلالات الحقيقية والهامشية والإيحائية للكلمات فحسب ، بل يتعلق الأمر كذلك بصعوبة مجاراة المكونات الصوتية كالنبر والإيقاع والنغم للمحافظة على الوزن الأصلي ، ناهيك عن القافية وتأثيراتها الصوتية والنفسية.

ولهذه الأسباب وغيرها ، قد يضطر المترجم إلى سد بعض الثغرات اللغوية أو الأسلوبية أو الثقافية ، لإبلاغ فحوى النص المترجم إلى المتلقي على أفضل وجه .وهذا أدى إلى ظهور أنواع ومستويات متعددة من الترجمة.

المعنى بين المصطلحي والمترجم:

من الواضح أنّ كلا من المترجم الذي ينقل نصاً من اللغة أ إلى اللغة ب، والمصطلحي الذي ينقل مصطلحات من اللغة أ إلى اللغة ب، يعنى بنقل معنى تلك المادة . فكلاهما يسعى إلى الهدف ذاته ، أي فهم المعنى المقصود ونقله بدقة وأمانة. وهذا يتطلب منهما تمكّناً من اللغتين ، ودراية معمّقة ببنياتهما الصرفية ، وتراكيبهما النحوية ، وأساليبهما ، وثقافتيهما . ولهذا يبدو لأول وهلة أن المصطلحي والمترجم يؤديان

الوظيفة ذاتها ، ولا بد أنهما يحتاجان إلى ذات الإعداد والتكوين نفسه. ولكننا إذا أنعمنا النظر في الأمر ألفينا فروقاً لا يمكن إغفالها.

فالمصطلحي لا يُعنى بنقل المصطلحات من لغة إلى أخرى فقط ، وإنما له وظيفتان أخريان:

الأولى : توليد المصطلحات القائمة باللغة ذاتها دون الانطلاق من لغة ثانية وإنما الانطلاق من المفهوم المطلوب التعبير عنه بمصطلح لغوي.

الثانية: توحيد المصطلحات القائمة في اللغة ، بحيث يعبِّر المصطلح الواحد

عن مفهوم واحد ، ويُعبَّرعن المفهوم الواحد بمصطلح واحد،في الحقل العلمي الواحد.

ومن ناحية أخرى ، فإن المترجم يتعامل دائماً تقريباً مع نص كامل يرغب في نقله من لغة إلى أخرى ، في حين أن المصطلحي لا يتعامل في العادة إلا مع مصطلح واحد، بسيطاً كان أو مركباً، ولا يعالج نصاً كاملاً إلا إذا كان يقوم بدراسة طبيعة لغة علم من العلوم من حيث بنياتها وأساليبها ، أو بدراسة السياقات التي يرد فيها المصطلح.

ومن ناحية ثالثة:

فإنه على الرغم من أن كلاً من المصطلحي والمترجم يُعنى بالمعنى ويسعى إلى استيعابه ونقله ، فإن كل واحد منهما يبحث عن شيء مختلف. فالمصطلحي يبحث عن معنى الشيء أو المفهوم الذي يمثله اللفظ المراد ترجمته. في حين يبحث المترجم عن معنى التسمية التي يُسمى بها ذلك الشيء أو المفهوم .

وهكذا فإن المصطلحي مضطر إلى التعرف على ماهية الشيء وتحديد عناصره الرئيسة، والوقوف على جنسه وفصله، ليتمكن من إلحاقه

بمنظومة المفاهيم التي ينتمي إليها . أما المترجم فلا تعنيه تلك الأبحاث المنطقية والوجودية بقدر ما يعنيه معرفة معنى الكلمة في السياق الذي استعملت فيه ، ومن ثم معرفة المعنى الكلي للعبارة والفقرة اللتين يقوم بترجمتهما.

تدريس علم المصطلح ونظرية الترجمة في المعاهد المتخصصة:

أصبح علم المصطلح يُدرس في الجامعات بوصفه علماً مستقلاً، ويمنح دارسوه الشهادات الجامعية على اختلاف درجاتها، وكما أنشئت معاهد متخصصة لتدريب المترجمين وتأهيلهم . فمن ناحية أخرى فإن علم المصطلح والترجمة يُدرسان بوصفهما مادتين مساعدتين في كثير من الأقسام والشعب الجامعية. ونرمي هنا إلى تأكيد نقطتين :

الأولى: إن المصطلحية بحاجة إلى دراسة نظريات الترجمة وتقنياتها التطبيقية

الثانية: إنه ينبغي على معاهد الترجمة تضمين دروس كافية في المصطلحية والمعجمية في مناهجها ، لا ليعرف المترجم قواعد توليد المصطلحات وتوحيدها فحسب ، وإنما لكي يعرف كذلك خصائص المعاجم العامة والمتخصصة ،ويستطيع اختيار المعاجم الملائمة لعمله في ضوء خصائص كل معجم وبنيته.

الخلاصة:

إنّ علم المصطلح ونظرية الترجمة عِلمان مستقلان ،ولهما ميدانان مختلفان ، مع وجود بعض التداخل بينهما . وعلى الرغم من أن إعداد المصطلحي يختلف عن تأهيل المترجم ، فإن المصطلحي يحتاج إلى الإلمام بنظرية الترجمة وأصولها، كما أن المترجم بحاجة إلى معرفة قواعد علم المصطلح وطرائقه .

المحاضرة الثانية عشرة

المصطلح والمعجم
(المعجم التاريخي المختص)

المعجم التاريخي العام والمعجم التاريخي العام:

المعجم كتاب مطبوع أو محوسب يحتوي على كلمات منتقاة ، تُرتب وفق نظام معين، مع معلومات ذات علاقة بها، سواء أعطيت تلك المعلومات باللغة ذاتها أم بلغة أخرى. والمعجم التاريخي هو نوع من المعاجم يرمي إلى تزويد القارئ بتاريخ الألفاظ ومعانيها من خلال تتبع تطورها منذ أقدم ظهور مسجل لها حتى يومنا هذا . وذلك يعني أمرين:

الأول:

أن يضم المعجم التاريخي كل لفظ استُعمل في اللغة ، سواء يُستعمل في الوقت الحاضر أم لا.

الثاني:

أن يوثّق المعجم تاريخ كل لفظ في "شكله ومعناه واستعماله" ممثّلاً لهذا اللفظ بعدد من الشواهد ، ابتداء من أول ظهور معروف لذلك اللفظ حتى آخر استعمال له.فالمعجم التاريخي يؤرخ لتطور الألفاظ في دلالتها (تعميماً وتخصيصاً ،رقياً وانحطاطاً) وفي استعمالها(شيوعاً،وندرة،ومكاناً ،وزماناً، وموضوعاً) منذ ولادتها في اللغة أو منذ اقتراضها من لغة أخرى حتى سباتها أو ممامتها. وعندما يشمل المعجم التاريخي على جميع الألفاظ ، بغض النظر عن المجال العلمي الذي تنتمي إليه ، فإننا نطلق عليه اسم (المعجم التاريخي العام) أما إذا اختص المعجم التاريخي بألفاظ (أو مصطلحات) علم من العلوم ، كالفلك أو الكيمياء مثلاً، فإنه يُسمى (المعجم التاريخي الخاص أو المختص) . ومن هذا المنظور يعد المعجم التاريخي المختص وسيلة من وسائل توثيق المصطلحات العلمية. ولا تختلف منهجية تأليف المعجم التاريخي العام عن منهجية المعجم التاريخي المختص من حيث النوع ، وإنما تختلف فقط من حيث الكم أو من حيث المجال الموضوعي ، فعلى حين يغطي المعجم التاريخي العام جميع المجالات الأدبية والعلمية والفنية، يقتصر المعجم التاريخي المختص على مجال موضوعي واحد. وكلتا المنهجيتين تنبني على الشواهد. فالشواهد قلب المعجم التاريخي ، عاما كان أو مختصاً.وجميع مكونات مداخل المعجم تصدر عن الشواهد وترتكز عليها.فمن الشواهد نختار كلمات المداخل الرئيسة في المعجم التاريخي ، ومن الشواهد نختار كلمات المداخل الفرعية، ومن سياقات الشواهد نفهم معاني الالفاظ ونصوغ تعريفاتها، ومن العصور التي تنتمي إليها الشواهد نستدل على تطور اللغة عامة أو تطور المصطلحات والمفاهيم خاصة.

المعجم التاريخي

المعجم التاريخي العام المعجم التاريخي الخاص

أهمية المعجم التاريخي العربي:

سيشكل المعجم التاريخي للغة العربية قفزة نوعية في صناعة المعجم العربي ، ويعمل على تبيان وحدة الاستعمالات اللغوية في مختلف الأقطار العربية ، وبذلك يؤكد الروابط اللغوية بين هذه الأمصار ويعزز انتماءها إلى الأمة العربية ، باعتبار أن اللغة هي من أهم الأواصر التي تربط الشعوب بعضها ببعض . وسيساعد هذا المعجم التاريخي على دراسة اللغة العربية دراسة علمية ووصفها وصفاً لسانياً دقيقاً، لأنه سيؤرخ للتغيرات التي لحقت بأصوات اللغة وأبنيتها الصرفية وتراكيبها النحوية بالإضافة إلى التطور الدلالي الذي أصابها. كما سيكون هذا المعجم مصدراً لتصنيف الأنواع الأخرى من المعاجم وإمدادها بالشواهد اللازمة، وسنداً لمراجعة المعاجم الموجودة حالياً. وأخيراً فإن المعجم التاريخي سيزود طلبة الدراسات اللسانية العليا بمرجع هام لإعداد رسائلهم وأطروحاتهم. وخلاصة القول :إن المعجم التاريخي أداة ضرورية لاكتساب المعرفة وتنميتها.

عدم وجود معجم تاريخي باللغة العربية:

على الرغم من أنّ صناعة المعجم التاريخي العربي هي أقدم الصناعات المعجمية في اللغات الحية وأغزرها كمّاً وأغناها تنوعاً، فإنّ اللغة العربية لا تتوفر على معجم تاريخي حتى الآن. ويتضح لنا قِدَم المعجم العربي إذا ما علمنا أن أول معجم عربي متكامل ، وهو (كتاب العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي، قد صُنف في القرن الثامن الميلادي،على حين أن اللغات العالمية الحية الأخرى لم تحظَ بمعجم قبل القرن السابع عشر الميلادي، أي بعد حوالي تسعة قرون من صدور المعجم العربي الأول. فمعجم أكاديمية كروسكا(الإيطالية) صدر سنة ١٦١٢م ، ونشر معجم الأكاديمية الفرنسية بين عامي ١٦٣٨م – ١٦٩٤م، والف الدكتور جونسون معجمه الإنجليزي سنة ١٧٥٥م ، أما معجم وبستر الأمريكي فلم يصدر إلا سنة ١٨٢٨م . ومن حيث غنى المعجم العربي كما وكيفاً ، يدلنا كتاب(معجم المعاجم) للمرحوم أحمد الشرقاوي إقبال على وجود أكثر من ألف وخمسمائة معجم في اللغة العربية من مختلف الأصناف وفي متنوع حقول المعرفة . ومع ذلك كله ، فإنه لا يوجد معجم تاريخي للغة العربية، أسوة باللغات العالمية الأخرى كالانجليزية والفرنسية.

لماذا لا يوجد معجم تاريخي عربي:

ظهرت المعاجم التاريخية في أوروبا نتيجة لازدهار اللسانيات الحديثة، بحيث أرسيت دراسة اللغة ووصفها على أسس علمية . ومن أبرز فروع اللسانيات في ذلك علم اللغة التاريخي ،وعلم اللغة المقارن اللذان عُنيا بوضع قوانين تغيُّر الأصوات اللغوية ، وكذلك علم التأثيل الذي يعنى بدراسة أصل الكلمات واشتقاقها وتطور دلالاتها.

ولم يكن بالإمكان تصنيف معجم تاريخي للغة العربية ، لأن النهضة العربية كانت في بدايتها إبان القرن التاسع عشر الميلادي، ولم تكن الدراسات اللسانية العلمية قد تطورت بما يكفي لإعداد معجم تاريخي لغوي، بل إن المعاجم العربية التي أُنجزت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، كانت في حقيقتها مجرد نقل من المعاجم القديمة السابقة مع تهذيب وتنقيح وإعادة ترتيب المواد.

أضف إلى أنَّ تصنيف معجم تاريخي عربي يتطلب حشد عدد من المتخصصين باللغات العربية القديمة كالسومرية والبابلية والآشورية والمصرية القديمة ، وكذلك باللغات التي تفاعلت معها العربية واقترضت منها كالإغريقية واللاتينية والفارسية والتركية . وهذا يعني أن تقوم بتأليف المعجم التاريخي العربي مؤسسة متكاملة تنكب على هذا العمل وحده ، ولا يكفي جهود لغوي أو معجمي واحد بمفرده. فمعجم أكسفورد للغة الإنجليزية ترعاه مؤسسة مستقلة لا هم لها إلا تطوير المعجم وإخراج طبعة جديدة منه كل ٢٥سنة تقريباً لمواكبة التطور الدلالي للألفاظ الإنجليزية.

ينبغي الإشارة هنا إلى محاولة جادة لتأليف معجم عربي تاريخي قام بها معهد أبحاث الاستشراق الألماني الذي كان يديره المستشرق أوغست فيشر(١٨٦٥-١٩٤٩) بدعم من مؤتمر المستشرقين .ولكن هزيمة المانيا في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤م-١٩١٨)أدت إلى توقف المشروع، ثم استؤنف العمل سنة ١٩٢٣م .

وحين أنشئ مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة سنة ١٩٣٢م ، كان من أهدافه تأليف معجم تاريخي للغة العربية، ولهذا قرر تبني مشروع فيشر، الذي كان عضواً في المجمع، وإمداده بالدعم اللازم والمساعدين المتخصصين ، فانتقل فيشر إلى القاهرة ، ولكن نشوب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م) اضطره إلى العودة إلى ألمانيا حيث أقعده المرض وعاجلته المنية. وضاعت المواد التي أعدها فيشر ، ما عدا المقدمة وجذاذات من حرف الألف نشرها المجمع في كتيب. وعندما تأسست (جمعية المعجمية العربية) بتونس في أواسط الثمانينيات ، اهتمت بموضوع المعجم التاريخي فخصَّته بندوتها العلمية الدولية سنة ١٩٨٩م ، وانطلق سنة ١٩٩٠م مشروع (المعجم العربي الكبير) بتمويل من الحكومة التونسية ، ولكن هذا المشروع قد توقف بعد مدة، ثم أعيد العمل فيه سنة ١٩٩٦م. ولعل سبب تعثر المشروع يعود إلى عدم تفرغ القائمين عليه له. ولهذا فإنَّ(اتحاد المجامع اللغوية والعلمية العربية) شكل سنة ٢٠٠٤م (لجنةالمعجم التاريخي للغة العربية) للنظر في أفضل وسيلة لتأليف المعجم التاريخي المنشود.

خطوات تصنيف المعجم التاريخي:

بعد إمعان النظر في عدد من الدراسات المتعلقة بتأليف المعاجم التاريخية الحديثة في اللغات العالمية، تبين لنا أنها تتفق على أن الخطوات الرئيسة في تصنيف أي معجم تاريخي هي:

١- تحديد عصور تطور اللغة: لا تقسّم حياة اللغة إلى عصور أو فترات بصورة اعتباطية، وإنما توضع الحدود التاريخية عند التحولات الثقافية واللغوية الكبري التي تؤثر في ألفاظ اللغة شكلاً ومضموناً. فمثلاً، تقسم حياة اللغة العربية إلى خمسة عصور هي: العصر الجاهلي، العصر الإسلامي، العصر العباسي، العصر الوسيط (١٢٥٨-١٨٥٠م)، العصر الحديث.

٢-إعداد قائمة بالمصادر والمراجع من المخطوطات والمطبوعات الموثَّقة: هذه القائمة تشتمل على عنوان المصدر، واسم مؤلِّفه، وتاريخ صدوره أو العصر الذي ينتمي إليه. والمصادر إما مصادر أولية، أي نصوص لغوية كاملة وردت في كتب ومطبوعات، وإما مصادر ثانوية، مثل المعاجم والدراسات التأصيلية والتأثيلية والتاريخية اللغوية التي تبيّن أصل الألفاظ وتؤرّخ لتطورها.

٣-إنشاء مُدوَّنة لغوية مُحوسَبة: مكوَّنة من نصوص لغوية تُخزن وتُعالج وتُسترجع بالحاسوب، ويتمّ اختيار هذه النصوص من قائمة المصادر والمراجع من المخطوطات والمطبوعات الموثَّقة. ويشترَط في نصوص المدونة أن تكون متوازنة من حيث انتمائها الموضوعي، والتاريخي، والجغرافي، والاجتماعي. فيجب أن تنتمي نصوصها إلى جميع عصور اللغة، وإلى جميع البلدان الناطقة بتلك اللغة، وتغطي جميع فروع المعرفة من آداب وعلوم وفنون.

وكلما كانت هذه المدونة ضخمة (حوالي ألف مليون كلمة مثلاً)، ازدادت مصداقيتها وكبرت منفعتها، فهي تزوّد المعجمي بجميع جذور الكلمات، وجميع الألفاظ التي استعملت، وجميع الشواهد (العبارات والجمل التي ورد فيها اللفظ المطلوب) التي تبين سياقاتُها تغيّر مباني الألفاظ ومعانيها عبر العصور.

٤-استخلاص جذور الكلمات ومشتقاتها والتعبيرات التي تدخل فيها من المدوَّنة اللغوية: فجميع ألفاظ مداخل المعجم الرئيسة والفرعية يتم اقتباسها من المدونة اللغوية.

٥-تكوين قاعدة شواهد موثّقة على مداخل المعجم: ويتم اختيار هذه الشواهد من المدونة بحيث توضّح تطور معاني ألفاظ المداخل واستعمالاتها عبر عصور اللغة.

٦- تحرير مداخل المعجم: ويضطلع المحررون بإعطاء الشروح اللازمة المتعلِّقة بتطوُّر شكل الألفاظ ومعانيها واستعمالاتها انطلاقاً من الشواهد عليها.

مكوّنات مداخل المعجم التاريخي:

تتكون مداخل المعجم التاريخي، عادة، من عشرة أقسام، هي:

١- ألفاظ المداخل الرئيسة، ويخصَّص مدخل مستقل لكل لفظ من ألفاظ المشترك اللفظي ذات الأصل المختلف.

٢-ألفاظ المداخل الثانوية، وتتألف من مشتقات ألفاظ المداخل الرئيسة، والتعبيرات الاصطلاحية والسياقية التي تكون ألفاظ المداخل الرئيسة جزءاً منها.

٣- التهجيات المختلفة للفظ، عبر عصور اللغة.

٤-المعلومات الصوتية والصرفية والنحوية، عن ألفاظ المداخل الرئيسة والفرعية.

٥- معلومات عن الاستعمال.

٦-المعاني المختلفة للفظ المدخل، وترتب هذه المعاني ترتيباً زمنياً تاريخياً.

٧-التعريف: هناك استراتيجيات مختلفة للتعريف. ولعل التعريف التحليلي الذي يقوم علي الجنس والنوع، يساعد على توضيح العلاقات بين المعاني المختلفة للفظ المدخل.

٨- الشواهد. وتوضِّح الشواهدُ المعاني المختلفة المسندة للفظ المعرَّف، وتُرتَّب هذه الشواهد ترتيباً تاريخياً. وينبغي أن تكون أصيلة غير مصطنعة.

٩-المصادر الأولية والثانوية.

١٠- ملاحظات وتعليقات محرِّر المعجم.

صعوبات تأليف المعجم التاريخي للغة العربية:

١- إن تأليف معجم تاريخي ليس بالأمر الهين، حتى إذا توفّر المال اللازم لذلك. فقد استغرق تصنيف معجم أكسفورد للغة الإنكليزية أكثر من سبعين عاماً، واستغرق إعداد نظيره الفرنسي أكثر من ستين عاماً، واستغرق إعداد معجم غريم التاريخي للغة الألمانية أكثر من قرن كامل. ومع وجود الحاسوب وتقنيات معالجة المعلومات، نطمح إلى إنجاز المعجم التاريخي للغة العربية بمدة أقصر. غير أن العائق الأول هو عدم امتلاك هيئة المعجم التاريخي للغة العربية مدونة لغوية محوسبة.

٢-المدونات اللغوية الموجودة حالياً باللغة العربية، قد لا تتوفر فيها المواصفات اللازمة أو قد تكون خزنت في الحاسوب بطريقة لا تسمح بجميع أنواع البحث اللغوي المطلوب لتأليف المعجم التاريخي. ويتطلب إعداد المدونة اللغوية المثالية سنوات عديدة خاصة مع غياب طريقة المسح الضوئي الكامل للنصوص العربية.

٣-من العوائق عدم وجود عدد كاف من المتخصصين في الدراسات التأصيلية وصناعة المعجم، أضف إلى ذلك كله أن هيئة المعجم التاريخي للغة العربية ليست لها ميزانية من الحكومات العربية، وإنما تعتمد على تبرعات الأفراد والمؤسسات.

المحاضرة الثالثة عشرة

بنوك المصطلحات

التعريف:

بنك المصطلحات نوع من قواعد البيانات ، يتخصص في تجميع رصيد من المصطلحات العلمية والتقنية ،مع معانيها ومعلومات مفيدة عنها بلغة واحدة أو أكثر.

ويُستخدم هذا النوع من البنوك وسيلةً مُعِينةً للمترجمين أو المصطلحيين الذين يسعون إلى حصر صنف من المصطلحات أو تنسيقها أو توحيدها.وإذا أطلقنا اسم بنك المصطلحات على قاعدة البيانات ، فمعنى هذا أنّ سجلات هذه القاعدة لا تحتوي على كلمات عامة بل مصطلحات متخصصة فقط ، كما في بنك المصطلحات الكندي.

وقد يتخصص بنك المصطلحات في نوع معين من المصطلحات ، كما هو الحال في بنك المصطلحات التابع لشركة (سيمنز) في ميونخ الذي يركز اهتمامه على المصطلحات ، المتعلقة بالهندسة الكهربائية ، فيخزن مصطلحاتها بثماني لغات أوروبية وباللغة العربية، وذلك لغرض مساعدة مترجمي الشركة على ترجمة الإرشادات المطبوعة التي ترفقها الشركة بمصنوعاتها الكهربائية المختلفة لإرشاد الزبائن إلى تشغيل هذه المصنوعات وصيانتها وإدامتها.

وهناك مراكز لا تعنى بالمصطلحات العلمية والتقنية فقط بل بالدراسات والأبحاث الخاصة بها كذلك . ومن هذه المراكز الأنفوترم مركز المعلومات الدولي للمصطلحات في فينا ، الذي أنشيء بمساعدة اليونسكو لتحقيق غايات ثلاث وهي:

١- تطوير نظرية علم المصطلح العامة والخاصة

٢- تنمية التعاون بين جميع المعنيين بوضع المصطلحات.

٣- خلق شبكة إلكترونية.

ومن هنا فإن مركزاً مثل هذا يستخدم لا محالة بنك المصطلحات التابع له لا لخزن المصطلحات فحسب ، بل لتجميع الدراسات والأبحاث المتعلقة بها.

كيف يعمل بنك المصطلحات:

سنقدم هنا صورة مبسطة لسير العمل في بنك المصطلحات ، مفترضين أن هذا البنك يخزن المصطلحات بلغتين:

* يقوم الباحثون في البنك بتجميع المصطلحات من مصادرها ،والمصادر التي تستقي منها بنوك المصطلحات مادتها (أي المعلومات والمعلومات المتعلقة بها) وتتألف من المعاجم العامة والمعاجم المتخصصة أحادية اللغة كانت أو ثنائية اللغة ، ومسارد المصطلحات التي توضع في خواتيم الكتب العلمية والتقنية ، وقوائم المصطلحات التي تصدرها المجامع اللغوية والمعاهد المتخصصة . وهناك مصدر هام للمصطلحات هو النصوص العلمية والتقنية ذاتها ، ولكن هذا المصدر لا يستعمله كثير من بنوك المصطلحات ، لأنه يحتاج إلى جهود كبيرة لمعالجة النصوص واستخلاص المصطلحات من سياقاتها الفعلية.ثم يوضَع كل مصطلح على جذاذة أو بطاقة ويُكتب عليها أيضاً المقابل العربي لهذا المصطلح، والفرع العلمي أو التقني الذي ينتمي إليه، والمصدر الذي استُقى منه المصطلح الأجنبي ومقابله العربي، والسياق الذي يرد فيه، وغير ذلك من معلومات مفيدة قد يطلبها المستفيدون من بنك المصطلحات . ولا يُشترط في هذه الجذاذات أو البطاقات أن تُرتب وفق نمط معيَّن كالترتيب الألفبائي أو طبقاً للغة الاختصاص أو حقله، لأن الحاسوب يستطيع أن يفعل ذلك بجهد أقل ووقت أقصر. والقاعدة العامة التي تُتبع في بنوك المصطلحات هي عدم القيام بالأعمال التي يستطيع الحاسوب إنجازها.

* الخطوة الثانية

هي قيام خبراء المصطلحات بتصميم نموذج لاستمارة خاصة بإدخال المعلومات إلى الحاسوب. ثم يقوم مساعدو الباحثين بنقل مواد الجذاذات إلى الاستمارات في الحاسوب الذي يتولى خزنها ومعالجتها طبقاً لبرنامج يحدِّد له الخطوات الواجب اتباعها في ذلك . وعندما تُدخل المعلومات ، يقوم الحاسوب بخزنها مرتبة في قاعدة البيانات التابعة له طبقاً لبرنامج متفق عليه ، بحيث يسهل استرجاع هذه المعلومات أو بعضها عند الطلب.

ويُزوَّد المساهمون والمستفيدون من بنك المصطلحات من لوحة مفاتيح يُدخلون بواسطتها أسئلتهم أو المعلومات التي يريدون إضافتها، ومن شاشة تظهر عليها إجابات الحاسوب. ويمكن أن يتخذ السؤال أو الطلب صوراً متعددة وأوجهاً مختلفة ، مثل: ما المقابل العربي للمصطلح الانجليزي، أو رتب ألفبائياً قائمة بأسماء أعصاب الجسم الإنساني ومعانيها باللغة العربية ، أو ما هو تعريف هذا المصطلح ، أو أعطني قائمة مصطلحات الوقاية من الإشعاعات الذرية باللغة الإنجليزية مع تعريفاتها، وهكذا. وتظهر إجابات الحاسوب على الشاشة الموضوعة أمام الباحث ، فإذا أراد أن يحصل

على نسخة مطبوعة من تلك الإجابات ، ضغط على زر(اطبع) فتظهر الطابعة المجاورة له نسخة ورقية print outمن الإجابة.

ميزات بنوك المصطلحات:

يمكن القول أن لبنوك المصطلحات أربعة ميزات ليست متوفرة في المعاجم الورقية ، وهي:

١- حداثة المعلومات: فإدخال مصطلحات جديدة في بنك المصطلحات لا يستغرق دقائق ، في حين أن نشرها في معجم ورقي مطبوع قد يستغرق شهوراً . كما أنه يمكننا الاطلاع على المصطلح بعد ثوانٍ من تخزينه في بنك المصطلحات ، وهذا ما لا يتأتى لنا في المعجم الورقي.

٢- سهولة تخزين المصطلحات وتجميعها:إن شبكة بنوك المصطلحات التي تيسِّر التعاون بين عدد من بنوك المصطلحات تجعل من الممكن تقسيم العمل بين هذه البنوك والإسراع في تجميع المصطلحات وتخزينها. وتتيح لنا شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) الاطلاع على محتويات بنوك المعلومات التي تتخذ لها مواقع على هذه الشبكة.

٣- سرعة التعرف على التكرار والتناقض في المصطلحات: وذلك بفضل إمكانات الترتيب والتصنيف والتجميع الآلي المختلفة، مثل الترتيب الألفبائي، أو الترتيب الموضوعي، أو الترتيب بحسب المصدر ، أو بحسب التشابه الشكلي،وما إلى ذلك.

٤- توفير الوقت والجهد والمال: فالباحث في بنك المصطلحات يستطيع أن يعثر على مصطلح أو مجموعة من المصطلحات في غضون ثوانٍ معدودات ، على حين قد يتطلب ذلك منه ساعات من البحث في المعاجم الورقية .

أهداف بنوك المصطلحات:

يمكننا حصر الأهداف الرئيسة لبنوك المصطلحات فيما يأتي:

١- مساعدة المترجمين في عملهم : وذلك من خلال تزويدهم بالمقابلات المطلوبة في لغة الهدف (أو اللغة المترجم إليها) بسرعة ودقة ، مع جميع المعلومات اللازمة عنها.

٢- تنميط المصطلحات وتقييسها وتوحيدها: بما يتطلب ذلك من تجميع للمصطلحات على اختلاف درجة صلاحيتها ودراستها.

٣- توثيق المصطلحات: لتيسير الاطلاع عليها واسترجاعها ونشرها إلكترونيا أو ورقياً.

أنواع بنوك المصطلحات:

يختلف تصنيف بنوك المصطلحات من باحث إلى آخر حسب الأسس التي يختارها لتصنيفه . وتجمع الباحثة ليلى المسعودي أسس تصنيف بنوك المصطلحات في : أهداف البنك ، والمستفيدين منه ، والمنهج (الموقف) الذي يتبناه ، وكيفية ترتيب معطياته ، وطريقة التوزيع والنشر التي يتبعها.

فمن حيث الأهداف ، تسعى بعض البنوك إلى مساعدة الباحثين والمترجمين وإمدادهم بالمقابلات المطلوبة ، في حين يسعى بعضها الآخر إلى جمع المصطلحات التي تم تقييسها وتوحيدها، وقد يتم ذلك بلغة واحدة فلا يفيد منه المترجمون، مثلاً .ومن حيث المستفيدون من البنك ، قد يخصص البنك في خدمة المُترجمين ، أو اللسانيين ، أو المصطلحيين ، أو المدرسين في الشعب العلمية والتقنية ، أو جميعهم.

ومن حيث المنهج طريقة نشر المعلومات وتوزيعها ، فقد يتم بواسطة الهاتف ، أو النشر الإلكتروني ،أو النشر الورقي.

وتُقسَّم بنوك المصطلحات إلى نوعين طبقاً لطريقة عملها ونوع المادة التي

تخزنها ،وترتيبها، وهذان النوعان هما:

١- بنوك المصطلحات اللفظية:

وهي التي تعتمد في عملها على دراسة تنطلق من الدليل اللغوي(اللفظ) لتصل إلى تحديد المفهوم ، بحيث تُدرس الوحدة المعجمية حسب سياقها التي تظهر فيها قبل أن تحال إلى حقل مفهومي معيّن. وأكثر بنوك المصطلحات في العالم هي من هذا النوع ، لأن اتباع الترتيب الألفبائي للمصطلحات ييسر الوصول إليها . والمشكلة التي يواجهها هذا النوع من البنوك هو اضطرارها إلى ضم جميع المعلومات المتعلقة بالمصطلح في التعريف . فالحقل الدلالي ينبغي أن يُذكر بالتفصيل أو يُشار إليه ، على الأقل ، كما ينبغي أن يُدرج ويُشرح الفرق بين تلك المصطلحات . ولهذا السبب فإن التعريف في بنوك المصطلحات اللفظية يُصبح كبيراً بالمقارنة مع التعريف في بنوك المصطلحات المفهومية.

٢- بنوك المصطلحات المفهومية:

هناك قضيتان أساسيتان في عمل بنوك المصطلحات هما: بنية المداخل، وترتيب المصطلحات . في حين تعتمد بنوك المصطلحات اللفظية على الشكل في ترتيب المصطلحات ثم تعريفها. فإن بنوك المصطلحات المفهومية تعتمد في عملها على الانطلاق من المفهوم ثم البحث عن المسميات اللغوية أو المصطلحات التي تعبِّر عنه.ومن هنا تكون المعرفة المعمقة بالحقل العلمي الذي هو قيد الدرس، ضرورية من أجل تقسيمه إلى حقول مفهومية .

* وهناك نوع جديد من بنوك المصطلحات وهو(بنوك المصطلحات المترابطة النصوص) ، وهو نوع يحاول أن يجمع بين ميزات النوعين السابقين وذلك باستعمال ما يُسمى بتكنولوجيا النص المترابط ، فيجمع أو يربط البحث في هذه البنوك بين طريقتي عمل النوعين السابقين من بنوك المصطلحات .

المحاضرة الرابعة عشرة
(بنوك المصطلحات في العالم)

بنوك المصطلحات في العالم:نتوخى ، هنا ذِكر أشهر البنوك العالمية، والبنوك الأجنبية التي تخزِّن مصطلحات عربية، وبنوك المصطلحات في الوطن العربي.

أولاً: بنوك المصطلحات في أوروبا وأمريكا:

في الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي لم يتعدَّ عدد بنوك المصطلحات في العالم عدد أصابع اليدين. أما اليوم فهناك العشرات من بنوك المصطلحات في أوروبا وأمريكا، وهذا دليل على أهميتها . فقد أخذت كثيرمن المؤسسات الجامعية والاقتصادية والإعلامية والاجتماعية تنشئ بنوك بيانات أو بنوك مصطلحات متخصصة تضم المعلومات والمصطلحات التي تعينها على إنجاز وظيفتها:

١- الهيئة الأوروبية في بروكسل:التي يضم بنكها مصطلحات في العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد، بلغات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

٢- صندوق النقد الدولي:الذي يضم بنكه مصطلحات باللغة الألمانية والإنجليزية والإسبانية والفرنسية والبرتغالية.

٣- منظمة العمل الدولية: التي يضم بنكها مصطلحات باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والألمانية.

٤- المجلس العالمي للغة الفرنسية: الذي يضم بنكه مصطلحات باللغة الفرنسية والإنجليزية والألمانية والإسبانية.

٥- الجماعة الفرنسية في بلجيكا: التي يضم بنكها مصطلحات باللغات الألمانية والإنجليزية والفرنسية والهولندية.

٦- دائرة اللغة الفرنسية في كيبك في كندا:التي يضم بنكها ثلاثة ملايين مصطلح بالفرنسية والإنجليزية في مائتي حقل من حقول المعرفة.

٧- الدائرة الاتحادية للغات: التي يضم بنكها مصطلحات في العلوم والتكنولوجيا باللغات الألمانية والإنجليزية والفرنسية والروسية.

٨- الجمعية الفرنسية للتقييس:التي يضم بنكها المصطلحات الفرنسيةالمنمطة الموحدة المستعملة في المواصفات الفرنسية والمنشورة في الجريدة الرسمية أو الواردة في المواصفات والتوصيات عن مؤسسات التقييس الدولية مثل ايزو(iso)

٩- معهد البحث الروسي للمعلومات الهندسية: الذي يضم بنكه المصطلحات الروسية الموحدة ومقابلاتها باللغات الألمانية والإنجليزية .

١٠-جامعة سيرى في بريطانيا: التي يضم بنكها مصطلحات متنوعة باللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية والإيطالية.

١١- مجلس المقاييس الوطني في وزارة التجارة الأمريكية: الذي يضم بنكه المصطلحات الموحدة باللغة الإنجليزية.

١٢- الاتحاد العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية: الذي يضم بنكه مصطلحات متعلقة باختصاصه باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية.

ثانياً:البنوك العالمية التي تخزن مصطلحات عربية:

على الرغم من أن البنوك الأوروبية ،والعالمية بوجه عام ، تقتصر على تخزين المصطلحات باللغات الأوروبية ، فإن عددا من بنوك المصطلحات العالمية أخذت) تخزن المقابلات العربية لمصطلحاتها،وذلك لأسباب تجارية أو سياسية،

ومن الأمثلة على هذه البنوك ما يأتي:

١- بنك مصطلحات شركة سيمنز:

حيث يشتمل على ملايين المصطلحات التكنولوجية ،والهندسية الكهربائية بوجه خاص ، بإحدى عشرة لغة أوروبية، ومع تزايد القوة الشرائية في البلاد العربية في السبعينيات من القرن العشرين ، سعت الشركة إلى إضافة المصطلحات العربية إلى بنك المصطلحات فيها. لتتمكن مصلحة الترجمة التابعة لها من تدوين منشورات باللغة العربية توضح استعمال منتجات الشركة. فعقدت الشركة سنة ١٩٧٩م ، اتفاقاً مع مكتب تنسيق التعريب بالرباط ، لتبادل المصطلحات بينهما، بحيث تُمد الشركةُ المكتبَ بالمصطلحات باللغات الألمانية والإنجليزية والفرنسية ، ويمدها المكتب بمصطلحاته العربية الموحدة مع مقابلاتها الإنجليزية والفرنسية . م)

٢- قاعدة بيانات الأمم المتحدة:

تمتلك منظمة الأمم المتحدة في نيويورك قاعدة بيانات تضم المصطلحات التي يستعين بها قسم الترجمة في المنظمة . وتُخزن هذه المصطلحات مع تعريفاتها باللغات الرسمية للأمم المتحدة، أي : الإنجليزية ، والفرنسية ،والروسية والصينية،والعربية. ولقاعدة البيانات هذه موقع على شبكة المعلومات (الانترنت).

ثالثاً: بنوك المصطلحات في الوطن العربي:

يوجد في الوطن العربي عدد من بنوك المصطلحات في المؤسسات اللغوية وبعض الجامعات ، وفيما يأتي أهمها:

١- قاعدة المُعطيات المعجمية(معربي) بالرباط:

أُنشئ معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط بعيد استقلال المملكة المغربية للمساعدة على تعريب الإدارة والتعليم في البلاد . وقد شرع مدير المعهد أحمد الأخضر غزال، في استخدام الحاسوب لتخزين المصطلحات

ومعالجتها في أواخر السبعينيات من القرن العشرين، مكوناً قاعدة المعطيات المعجمية. وبذلك تُعد هذه القاعدة ،أقدم بنك للمصطلحات في الوطن العربي ، على الرغم من أنه لا يقتصر على تخزين المصطلحات العلمية بل يخزن الكلمات عامة كذلك. والاسم (معربي) منحوت من كلمتين (معجم) و(عربي) . ويضم هذا البنك أكثر من نصف مليون كلمة عربية مع مقابلاتها الإنجليزية ، والفرنسية ، واللاتينية أحياناً، في مختلف حقول المعرفة.

٢- البنك الآلي السعودي للمصطلحات(باسم):

أشرف على إنشاء هذا البنك في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية(المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا؛ سابقاً) الدكتور محمود إسماعيل صالح صيني سنة ١٩٨٣م. ويرمي هذا البنك إلى المساهمة في تعريب العلوم والتقنيات، وإمداد دوائر الدولة والباحثين بالمصطلحات العلمية والتقنية ،وتوفير أداة آلية تُعين الباحثين على وضع المصطلحات العلمية والتقنية الجديدة، وتدريب المهتمين منهم على أساليب معالجة

المصطلحات العلمية والتقنية التي يستقيها من المؤسسات العربية المعنية كالمجامع اللغوية والعلمية العربية ومكتب تنسيق التعريب والمعاجم المنشورة .وتشمل جميع مداخل هذا البنك على المصطلحات العربية والإنجليزية ، وبعضها يشتمل على المصطلحات الفرنسية والألمانية كذلك. وتضم المداخل المعلومات الأساسية الآتية:

المصطلح العربي، المصطلح الأجنبي، التصنيف ، التعريف، مصدر المصطلح، معلومات نحوية عنه، المرادفات.

٣- قاعدة المُعطيات المصطلحية (قمم) بتونس:

قام المعهد القومي للمواصفات والمِلكية الصناعية في تونس بإنشاء هذا البنك حوالي سنة ١٩٨٦م، ويعمل بالتعاون مع المجمع التونسي (بيت الحكمة سابقاً)، ويركز على المصطلحات الموحدة في مختلف العلوم والفنون. ويُذكر أن المعهد القومي للمواصفات والملكية الصناعية نظّم ندوتين في تونس عن قضايا المصطلح ، بالتعاون مع مركز المعلومات الدولي لعلم المصطلح هما: ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات علماً وتطبيقاً)

وكانت في تونس ١٩٨٦م، و (ندوة التقييس والتوحيد المصطلحيين في النظرية والتطبيق) في تونس١٩٨٩م.

٤- بنك مجمع اللغة العربية في الأردن:

تأسس هذا البنك سنة ١٩٨٨م ، ويهدف إلى جمع المصطلحات ومعالجتها، وتنظيمها وتوفير وسائل توزيعها والتأثر في استعمالها وتقديم خدمات مصطلحية للباحثين، وتطوير المنهجيات النظرية والتطبيقية للعمل المصطلحي المحوسب. وتشتمل مداخل البنك على المصطلحات،

وتصنيفها، وتعريفها، ومقابلاتها الإنجليزية ، ومصادرها . وتتألف مصادر المصطلحات المخزنة من مطبوعات المجامع اللغوية والعلمية العربية ، ومعاجم مكتب تنسيق التعريب، ومنشورات الاتحادات والمنظمات الدولية.

٥- بنك المصطلحات في مكتب تنسيق التعريب:

على الرغم من أنّ الدعوة لإنشاء هذا البنك بدأت سنة ١٩٧٨م فإنه لم يؤسَّس ويبدأ عمله إلا في أواخر التسعينيات من القرن الماضي. ويهدف هذا البنك إلى توفير المصطلحات العلمية والتقنية العربية الموحَّدة مع

مقابلاتها الإنجليزية والفرنسية. وكان المكتب قد أعد هذه المصطلحات ونشرها بعد أن أقرتها مؤتمرات التعريب العربية. وقد اخذ هذا البنك بتخزين معلوماته في مجلة (اللسان العربي) التي يصدرها المكتب بانتظام ، وكذلك بإصدار محتوياته على أقراص مدمجة.

- **شبكة عربية للمصطلحات:**

إن التطور الكبير الذي طرأ على تكنولوجيا المعلومات والاتصال جعل من الممكن الاستفادة منها وسيلة لإشاعة المصطلح وإيصاله إلى كل بيت ، بل يستطيع الأفراد الاتصال بقواعد البيانات ، وبنوك المصطلحات ، والمعاجم المتعددة اللغات المتاحة على شبكة الانترنت والاستفادة من المعلومات التي تتوفر عليها. ومن ناحية أخرى ، قد يسرت هذه التكنولوجيا عملية إعداد المعاجم وتأليفها ،ونشرها ، بما يتيحه النشر الإلكتروني من وسائط

متعددة ، وفرز آلي ، وفهرسة آلية، وتصحيح نصوص آلي ، وحتى بيع المعاجم وتوزيعها عن طريق التجارة الإلكترونية.وأصبح من الميسور اليوم التواصل بين المختصين في حقل من الحقول العلمية والتعاون وتبادل المعلومات فيما بينهم ، بفضل شبكة الانترنت .

وتستطيع بنوك المصطلحات العربية وقواعد البيانات المصطلحية في البلاد العربية إنشاء شبكة عربية للمصطلحات تتبادل المعلومات المصطلحية ، بحيث يستطيع المختصون الوقوف على مواطن الاتفاق والاختلاف في مصطلحاتهم و وضبط الترادف والاشتراك اللفظي فيها بسهولة. كما يستطيع المستفيدون من بنوك المصطلحات العربية استخدام الشبكة للحصول على المعلومات من أي بنك مصطلحات عضو في الشبكة يتوفر عليها . كما تستطيع الشبكة العربية أن تتعاون مع الشبكات المصطلحية العالمية.

ويتطلب إنشاء الشبكة العربية للمعلومات المصطلحية تنسيقاً إدارياً وتقنياً بين أطراف الشبكة ، خاصة توحيد مواصفات البنوك وتوحيد معايير المعلومات المدخلة. وقد مر بنا أن بنوك المصطلحات الأوروبية اجتمعت في المركز الدولي للمعلومات المصطلحية في فيينا سنة ١٩٧٩م لتتفق على المعايير النوعية الواجب توفرها في كل مصطلح يُخزن في أي بنك من بنوك المصطلحات المتعاونة . ولكي تستطيع بنوك بنوك المصطلحات العربية التعاون مع بنوك المصطلحات الدولية، ينبغي عليها استخدام تبادل المصطلحات التي وضعها المركز الدولي للمعلومات المصطلحية.

مع تمنياتي القلبية بالنجاح والتوفيق

أم صلوحي ٢٧